جـــامعـــة 08 مـــاي 1945

قـــالمـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

دور الاستراتيجية التصديرية في دعم تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية للفترة "2000 – 2020"

إعداد الطالبتان:

قاسمي أصالة

كواحلة بشرى

إشراف:

أ.د بوعزيز ناصر

السنة الجامعية: 2021-2022

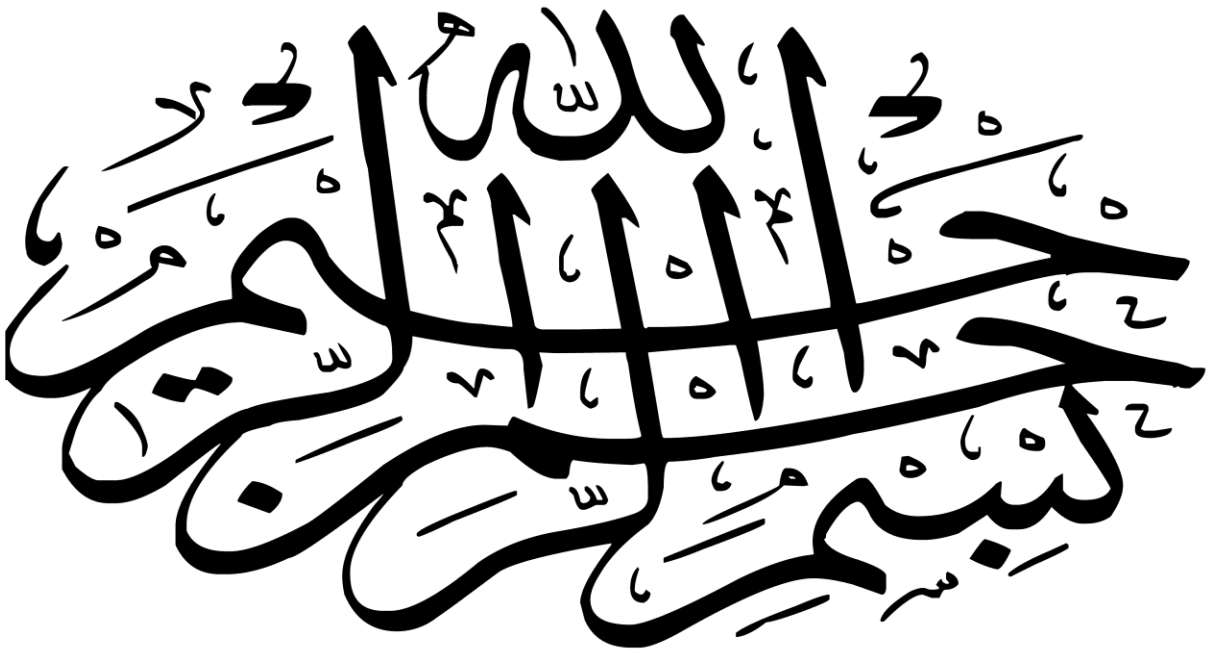
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بوعزيز ناصر الذي قبل بصدر رحب أمانة الإشراف على هذه المذكرة مقدما لنا يد العون والمساعدة حتى أنهيت هذه الدراسة

ونشكر كذلك كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة حتى بالكلمة الطيبة

كما نوجه شكرنا وامتناننا إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.. لجنة المناقشة وكل من تعب معنا في إتمام هذه المذكرة وإيصالها إلى الهدف المرجو.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط

الحمد لله الذي وفقني على انجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى أطيب وأنبل قلبين وأعز نفسين في الوجود إلى من أفديهما بنفسي ولا يعلو حبهما سوى حب الله

إلى الشمعة التي تضيء لي طريق نجاحي إلى من غمرتني بحبها وحنانها وعطفها ... من زرعت في قلبي أملا لحياتي إلى التي تفرح لفرحي وتحزن لحزني ... أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار لمن احمل اسمه بكل افتخار... إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة..إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...إلى القلب الكبير والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى سندي وقوتي بعد الله أخي الوحيد "حاتم"

إلى الشموع والزهور التي داعبت تفاصيل حياتي كما يداعب النسيم أوراقها وبعثت ألوانها في نفسي متعة أمل وسط زحمة الآخرين في هذه الحياة... أخواتي العزيزات "شهد، براءة" وزوجها الكريم "رضا"

إلى الكتكوتة القادمة في الطريق أميرتنا المدللة "لؤة"

إلى صديقتي "بشرى" التي شاركتني هذا العمل وتحملت معي مصاعبه

إلى صديقاتي وجميع عائلتي الكريمة

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح زميلاتي وزملائي طالبات وطلاب تخصص مالية وتجارة دولية، إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

أصالة

إهداء

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الذي أغرقنا بنعمته التي لا تحصى وأغرق علينا برزقه الذي لا ينسى، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى قرة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها .... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني ... إلى من وهبتني الحياة .... أمي نور عيني حفظها الله لنا.

إلى روح أبي الطاهرة (رحمك الله يا قطعة من قلبي)

إلى ذراعي الذي به احتميت، وفي الحياة به اقتنيت، وصدر أماني وكبريائي وكرامتي (أخي الوحيد طارق)

إلى من يذكره القلب قبل أن يكتب القلم، إلى من أتقاسم معه حياتي، إلى نور قلبي وركيزة عمري، (زوجي أسامة نور عيني)

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها، إلى سندي في الحياة أخوتي (وفاء) و(أمينة وزوجها الكريم سفيان)

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أبناء أختي كتاكيت صغار (نبراس وفادي)

إلى من أحسن من عرفني بها القدر صديقتي والتي صاحبتني في مشواري (أصالة) إلى من علموني حروفا من ذهب وفكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح صديقاتي (لبنة وسعيدة) وأبناء خالتي (حسيبة ونعيمة ووحيدة) وابنة خالي (أمال).

إلى من لم يذكرهم قلمي، أقول لكم بعدتم وما يبعد عن قلبي حبكم، وأنتم في فؤادي حضور.

بشرى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: أساسيات مفاهيمية حول التصدير والاستراتيجيات التصديرية في الجزائر

تمهيد.....7

المبحث الأول: ماهية التصدير.....8

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته.....8

المطلب الثاني : إجراءات التصدير وأنواعه.....10

أولا :إجراءات التصدير.....11

ثانيا: أنواع التصدير.....14

المطلب الثالث: أسباب ودوافع اللجوء للتصدير.....16

المطلب الرابع : مزايا التصدير وعيوبه.....17

المبحث الثاني :الإستراتيجيات التصديرية.....19

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية التصدير.....19

المطلب الثاني: أنواع إستراتيجيات التصدير.....20

المطلب الثالث : الاستراتيجية الرقمية للتصدير.....20

المبحث الثالث: الاستراتيجية التصديرية المتبعة في الجزائر.....24

المطلب الأول: آفاق الاستراتيجية الوطنية للتصدير.....24

المطلب الثاني: استراتيجيات الجزائر في تنويع الصادرات.....26

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بترقية إستراتيجية تنويع الصادرات بالجزائر.....28

خلاصة الفصل.....33

الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد.....35

المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر الواقع والمأمول.....36

المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر.....36

المطلب الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر.....39

المطلب الثالث : العوامل الواجب توفرها لتنمية الزراعة في الجزائر.....45

المبحث الثاني: التطور الكمي والنوعي للإنتاج الزراعي في الجزائر.....47
المطلب الأول: الإنتاج النباتي.....47
المطلب الثاني : الإنتاج الحيواني.....53
المطلب الثالث : مشاكل و معوقات الزراعة.....57
أولا: مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد الأرضية و الطبيعية.....57
ثانيا: مشاكل ومعوقات تكنولوجية.....59
ثالثا: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية.....59
المبحث الثالث: دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.....62
المطلب الأول : دور القطاع الزراعي في التشغيل 62
المطلب الثاني: دور القطاع الزراعي في توفير الحاجيات الغذائية.....63
المطلب الثالث: مكانة الإنتاج الزراعي في الصادرات الجزائرية 67
خلاصة الفصل.....71
الفصل الثالث: رقمنة الإجراءات التصديرية كاستراتيجية لدعم تنافسية المنتجات الزراعية في الجزائر
تمهيد 73
المبحثالأول: ماهية التنافسية.....74
المطلب الأول: مفهوم التنافسية ومستوياتها 74
أولا: تعريف التنافسية.....74
ثانيا: مستويات التنافسية.....75
المطلب الثاني: أنواع التنافسية وأهميتها 77
أولا: أنواع التنافسية.....77
ثانيا: أهمية التنافسية.....80
المطلب الثالث: دوافع التنافسية ومؤشرات قياسها 81
أولا: دوافع التنافسية.....81
ثانيا: مؤشرات قياس التنافسية 82
المطلب الرابع: الجهات التي تعني بقياس التنافسية.....84
المبحث الثاني: تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية وسبل تنميتها 89
المطلب الأول: وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية العالمية.....89
المطلب الثاني: متطلبات تنمية تنافسية المنتجات الزراعية في الجزائر 94

المبحث الثالث: تطور الصادرات الزراعية الجزائرية في ظل رقمنة الإجراءات التصديرية 98
المطلب الأول: سبل ترقية الصادرات الزراعية في ظل الاستراتيجية الجديدة..... 98
المطلب الثاني: العوائق التي تواجه رقمنة عمليات تصدير الإنتاج الزراعي والحلول المقترحة 99
أولا: العوائق التي تواجه رقمنة عمليات تصدير الإنتاج الزراعي 100
ثانيا: الحلول المقترحة..... 101
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لعمليات التصدير الزراعي في الجزائر في ظل رقمنة القطاع 101
خلاصة الفصل..... 103
خاتمة 105

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إنتاج الحبوب حسب كل نوع للفترة 2017-2019	47
02	إنتاج الخضر حسب كل نوع للفترة 2017-2019	50
03	إنتاج الأشجار المثمرة والكروم حسب كل نوع للفترة 2017-2019	52
04	إنتاج اللحوم الحمراء للفترة 2017-2019	54
05	إنتاج اللحوم البيضاء للفترة 2017-2019	55
06	إنتاج كل من الأسماك، الحليب، البيض والعسل الطبيعي للفترة 2017-2019	55
07	القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 2010 -2016	63
08	تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية النباتية 2000-2016	64
09	تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية الحيوانية 2000-2016	65
10	تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2016	67
11	مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات للفترة 2007-2016	68
12	أداء الجزائر وفق لمؤشر التنافسية العالمية	89
13	ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية	90
14	ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة	92
15	ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار	93

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بالدولار الثابت	66
02	تطور نسبة الصادرات الزراعية والغذائية من الصادرات الكلية	69
03	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية	85
04	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة	87

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الثلاثة الرئيسية إلى جانب كل من قطاع الصناعة والخدمات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن اعتبارها كمحركات فعالة لإنجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي، والتي تهدف إلى إيجاد المصادر المالية المتنوعة للخزينة العمومية قصد تسيير أنشطتها المتنوعة وكذا العمل على ترقية الاقتصاد الوطني.

وكما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتكز على عائدات الصادرات النفطية، ونتيجة لهذه التبعية وبعد الأزمة النفطية في 2014 عمدت الحكومة الجزائرية إلى العمل على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني من خلال التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر أساس الانطلاقة الاقتصادية الفعالة، نظرا للموارد الطبيعية والإمكانيات الزراعية الهامة التي تزخر بها الجزائر والتي عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي 2011- 2014 والسياسات المالية الضخمة ومختلف الوسائل والإمكانيات التي سخرتها من أجل دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة بما فيها ترقية المستثمرات الفلاحية، وبناءا على هذا فهنالك العديد من الفرص للتصدير في هذا القطاع سيساهم الاستثمار فيها إلى تطوير الصادرات الزراعية وترقيتها، التي ستساهم إسهاما ملحوظا في زيادة الناتج القومي المحلي وجلب العملة الصعبة للبلد.

أسباب اختيار الموضوع: هنالك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- طبيعة التخصص الذي ندرسه وصلته بموضوع الدراسة.
- ميولنا ورغبتنا لتناول هذا الموضوع باعتباره موضوع مهم خاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت محاولات من الجزائر في التخلص من اعتمادها على قطاع المحروقات وتنويع صادراتها خارج هذا القطاع، من خلال اعتبار القطاع الزراعي كبديل أول وأمثل لمواجهة هذه المشكلة وتغطية آثارها.
- قلة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع وندرتها.
- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تصدير المنتجات الزراعية في الجزائر ومكانتها في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبار أنها تساهم بدرجة كبيرة في تواجد الجزائر في بيئة الأعمال الدولية من خلال رؤية استراتيجية تسويقية تهدف إلى تواجد

أصناف متنوعة من المنتجات الزراعية الجزائرية في مختلف الأسواق الدولية، الأمر الذي يدعم تنافسية هذه المنتجات من خلال الرفع من إنتاجها وزيادتها حصتها السوقية من جهة، ودخول العديد من الشركات التي تنشط في مجال تسويق هذه المنتجات من أجل البحث عن أسواق جديدة واختراقها من جهة أخرى.

الإشكالية: إن حتمية التأقلم والتكيف مع ظروف المنافسة الدولية تتطلب وضع استراتيجية تسويقية تترجم في استراتيجية التصدير التي تعتبر من أهم مداخل رفع تنافسية المنتج المحلي، فالتنافسية لم تعد مقتصرة فقط على الشركات والمنظمات أو على الأفراد، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة ناتجها القومي ورفع مستويات معيشة أفرادها، فمن أجل تواجد الجزائر في السوق الدولية بمنتجاتها الزراعية يتطلب هذا جهود تسويقية واستراتيجية تصديرية تمكن من تمديد دورة حياة المنتج الدولي عبر اقتحام أسواق جديدة، ويمكن من خلال هذا طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الاستراتيجية التصديرية المتبعة في الجزائر على تنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية؟

ولتسهيل وتبسيط هذه الإشكالية وتحليل مختلف متغيراتها قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستراتيجية التصديرية؟
- ما هي أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الوطني؟
- هل تمتلك الجزائر استراتيجية تصديرية فعالة لدعم تنافسية منتجاتها الزراعية؟

الفرضيات:

- تلعب الاستراتيجية التصديرية دورا هاما في مواجهة المؤسسات المصدرة للمنافسة الاجنبية.
- يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب شغل، إضافة لأهميته البالغة في توفير الغذاء وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- يساهم امتلاك استراتيجية تصديرية على الرفع من الحصة السوقية للبلدان وتحسين سبل وطرق تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أهمية الاستراتيجية التصديرية كآلية لدعم منتجات القطاع الزراعي بالجزائر وتدعيم موقعها التنافسي دوليا وذلك باعتباره في نظر الكثيرين البديل الاقتصادي الأول الذي من شأنه أن يكون المرشح الأول لاقتصاد ما بعد البترول في الجزائر، ونظرا للانعكاسات الايجابية التي يمكن أن يحققها هذا القطاع في مجال توفير مناصب الشغل والحد من ظاهرة البطالة، واعتباره اللبنة الأساسية لخطة الأمن الغذائي وتلبية الحاجيات الغذائية بشقيها النباتي والحيواني.

منهجية الدراسة: للإلمام بموضوع الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة والوقوف على الفرضيات بقدر من الموضوعية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كي نتمكن من استعراض المفاهيم والتعاريف الخاصة بعناصر الدراسة، كما اعتمدنا المنهج التاريخي عندما تطرقنا إلى نشأة القطاع الزراعي في الجزائر وتطوره.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات فلقد اعتمدنا على المسح المكتبي بهدف التعرف على الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى المجلات والدراسات المنشورة في شكل أوراق بحثية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماستر، والماجستير، والدكتوراه.

صعوبات الدراسة:

- ❖ من حيث جمع المراجع والمعطيات.
- ❖ من حيث حداثة الموضوع.

الدراسات السابقة:

دراسة بلعيد مروى، دور استراتيجية التصدير في تحسين تنافسية المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة "سليم حدود" لتوضيب التمور طولقة–بسكرة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018–2019.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم استراتيجية التصدير، ودور استراتيجية التصدير في تحسين تنافسية المؤسسة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج تمثلت في أن لإستراتيجية التصدير دور في تحسين ربحية، تكاليف، إنتاجية والحصة السوقية للمؤسسة.

دراسة هدى معيوف، شامية بن عباس، التصدير كاستراتيجية جزائرية جديدة للتوجه نحو الأسواق الإفريقية من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02، الجزائر 2017.

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه ترقية الصادرات خارج المحروقات في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمة الاقتصادية الراهنة، ومحاولة إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن إفريقيا ستصبح منطقة اقتصادية وقوية على المستوى العالمي، خاصة مع وجود نية حقيقية ملموسة من الجزائر للقضاء على العراقيل البيروقراطية ودخول أسواقها من الباب الواسع.

دراسة حميد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة الجزائر 03، العدد 06، سبتمبر 2016.

استهدفت الدراسة تحليل وضعية قطاع الفلاحة ومكانة الإنتاج الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وقد بينت نتائج الدراسة تنوع الإنتاج الفلاحي وتطور الكميات المنتجة في بعض المنتجات الفلاحية بسبب التحسن النسبي في فعالية برامج الدعم الفلاحي وبسبب الظروف المناخية المناسبة خلال فترة الدراسة كما وضحت الدراسة الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي وفي نسب التشغيل.

دراسة محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، 2011-2012.

هدفت الدراسة لإبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية، وإظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي، إضافة للتطرق لأهم الإصلاحات التي يعرفها مناخ الاستثمار في الجزائر لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ومدى تأثيرها على الاستثمارات الزراعية، ثم التطرق إلى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحضور في الاتفاقيات الزراعية، وإبراز أهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وأهم الالتزامات والحقوق التي توفرها هذه الاتفاقيات للدول النامية ومنها الجزائر، وتمثلت نتائج الدراسة في أن القطاع الزراعي يتوفر على موارد طبيعية وموارد بشرية هامة غير مستغلة، وثروات حيوانية يمكننا الاعتماد عليها واستغلالها لزيادة الإنتاج الزراعي أفقيا أو عموديا بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات استغلالها للأراضي والري والبذور والشتلات المحسنة وراثيا، واستخدام السلالات الحيوانية الجيدة، أيضا اهتمام الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات، من خلال تطبيق المخططات التنموية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي وخاصة لإنتاج المواد

الغذائية الأساسية، واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

دراسة فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008.

تمثلت أهداف الدراسة في محاولة تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، وقد تبين بأن القطاع الزراعي غير مستقر ويعرف حالة تذبذب في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي، بحيث يعجز عن تلبية الطلب المحلي إلا باللجوء للخارج، وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي.

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تركز على الربط بين متغيرين مختلفين لم تجمع بينها أي دراسة من الدراسات سابقة من خلال إيجاد أثر استراتيجية التصدير على تنافسية المنتجات الزراعية.

هيكل الدراسة: محاولة منا للإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع دراستنا، قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول تعالج جوهر الدراسة حيث يتناول كل فصل ما يلي:

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى مختلف المعلومات المتعلقة بالتصدير واستراتيجيات التصدير، من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول تطرقنا فيه إلى ماهية التصدير، أما المبحث الثاني؛ فتطرقنا للاستراتيجيات التصديرية، وأخيرا حاولنا التعرف على استراتيجية التصدير المتبعة في الجزائر.
- **الفصل الثاني:** قمنا بدراسة الإطار المفاهيمي للقطاع الزراعي وذلك من خلال ثلاثة مباحث؛ الأول تضمن أساسيات حول القطاع الزراعي ومختلف الجوانب المتعلقة به من تطور، مؤهلات ومشاكل تواجه هذا القطاع، أما المبحث الثاني فتضمن؛ حوصلة لواقع القطاع الزراعي، لتناول في الأخير مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.
- **الفصل الثالث:** في هذا الفصل تطرقنا في المبحث الأول والثاني لماهية التنافسية، ومختلف مؤشراتها ومتطلبات تنميتها، وأخيرا تطرقنا لتأثير رقمنة إجراءات التصدير على الصادرات الزراعية الجزائرية.

الفصل الأول

أساسيات مفاهيمية حول التصدير والاستراتيجيات التصديرية في الجزائر

تمهيد

اعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يؤديه في جلب الثروة وإمكانية تلبية حاجياتها الضرورية من الدول الأخرى دون أن يكون هناك إفقار في الموارد الداخلية لهذه الدول، ويعتبر الوسيلة الأكثر إتباعا لاقتحام الأسواق الخارجية، وبالنظر إلى الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة في الرفع من المستوى الاقتصادي للدول وكذا دورها في تنمية القيمة المضافة في المنتجات المصدرة، الأمر الذي جعل هذه الدول تولي اهتمام كبير للعملية التصديرية وجعلها جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد، ودفع الشركات والمؤسسات المصدرة لإتباع أنجع الطرق والسبل لتنمية وتطوير العملية التصديرية، إضافة إلى الإلمام والتكيف مع مختلف الظروف والعوامل المحيطة بعملية التصدير.

ولدراسة مختلف الجوانب المفاهيمية والنظرية للتصدير والاستراتيجيات المتبعة فقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية للتصدير.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التصديرية

المبحث الثالث: الاستراتيجية التصديرية المتبعة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية التصدير

إن أول مستوى من الالتزام مع الأسواق الأجنبية يقوم عادة على الاقتراب من الأسواق الخارجية من خلال تصدير السلع والخدمات، أي البيع المباشر من منطقة ما للمنتجات التي صنعت أو حولت فيها إلى خارج الحدود الوطنية، فقد أولى الفكر الاقتصادي نشاط التصدير أهمية خاصة واعتبره من بين أهم مقومات وأسس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته

التصدير لا يمكن حصره في مفهوم واحد بل يمكن تعريفه وشرحه من خلال عدة زوايا نحاول إبرازها في التعاريف الآتية.

أولا: تعريف التصدير: تعددت التعاريف المقدمة للتصدير ويمكن ذكرها فيما يلي:

تعريف01: يعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير على انه " بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها".

تعريف02: يعرف عبد المهدي عادل التصدير على أنه " عملية تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج".[1]

تعريف03: هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق الأثر المضاعف.[2]

---

[1] عطاء الله بن طيرش، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص73.

[2] أحمد بوديسة وآخرون، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2015**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد01، مارس 2020، ص27.

تعريف04: التصدير يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياسية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف المؤسسة من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.[1]

ثانيا: أهمية التصدير: تظهر أهمية التصدير من خلال المحاور التالية[2]:

- ❖ يعد التصدير مصدر رئيس في رفع مداخيل الدولة من العملات الأجنبية وبالتالي الاستفادة منها في تمويل عمليات الاستيراد، هذا ويسهم التصدير في الحد من العجز في ميزان المدفوعات كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج بل يحث على إعادتها.
- ❖ إن الصناعات التصديرية قد تكون لها غالبا مدخلات من صناعات غير تصديرية (محلية) مما يشجع جانب المقاولاتية والخدمات التي يمكن أن تنشطها بالمقابل، أي أن التصدير يخلق ديناميكية تمكن من الاستعانة بهذه المنتجات محليا في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا مما يغني الحاجة إلى الاستيراد وهذه العلاقة التكاملية تفتح أفاق حتما للصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل البعيد والمتوسط.
- ❖ إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، مما يجعل المؤسسة في ظروف جد تنافسية بالتالي زيادة الجودة وكذا مواكبة التكنولوجيا الحديثة ونقل التجارب الريادية إلى الداخل وبالتالي نقل الخبرة للمؤسسات ذات الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى تطويرها بشكل غير مباشر، إضافة إلى ذلك فإن التصدير أصبح أحد مقاييس التنافسية العالمي.
- ❖ كما تشير أهم الدراسات الاقتصادية إلى أن الصادرات واستراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقوم بتحفيز وزيادة الاستثمارات المحلية وتخلق فرص عمل جديدة وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل. [1]

---

[1] مريم بورنان الشريف، **إسهام التسويق الدولي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014–2015، ص45.

[2] خطاب الهروشي، **نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة**، مجلة المالية والأسواق، العدد01، المجلد 06، الجزائر،2019، ص504.

ثالثا: أهداف التصدير: تتمثل أهداف التصدير فيما يلي[2]:

1-الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية وهي:

- ❖ تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- ❖ توزيع جغرافي للمخاطر.
- ❖ التكيف مع المنافسة.
- ❖ التواجد في السوق الدولية.

2-الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- ❖ الزيادة في رقم الأعمال.
- ❖ رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- ❖ رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- ❖ تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي.

3-الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج وهي:

- ❖ تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- ❖ استغلال الامتيازات المتوفرة.
- ❖ خفض التكلفة الإنتاجية.
- ❖ الرفع من جهود البحث والتطوير.

المطلب الثاني: إجراءات التصدير وأنواعه

ينقسم التصدير لعدة أنواع كما تتوقف عملية التصدير على الإجراءات التي تم وضعها من قبل السلطات باختلاف فكرها واقتصادها.

---

[1]لطيفة رجب، رمضان بطوري، **التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر-دراسة حالة-**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد02، المجلد 05، 2020، ص177.

[2] عبد الكريم الأشهب، وليد زيدان، **واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة (2005-2015)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص05.

أولا: إجراءات التصدير

سنحاول تلخيص هذه الإجراءات من خلال ما جاه في الدليل الإرشادي للمصدر، ويمكنا القول بأن هذا الأخير تناولها في شكل مراحل تتمثل في التالي[1]:

1-اتخاذ القرار: في هذه المرحلة يقوم المصدر بمجموعة من الإجراءات وهذا بعد عملية تحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- ❖ مشروع إشهاري ذو فعالية يكون بمثابة حملة ترويجية وإعلامية في السوق المستهدفة وذلك لبناء إدراك لدي المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في السوق لأول مرة.
- ❖ إرسال عينات معا للسلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية عن طريق القنوات المختلفة والموكل لها بذلك

وتكون مرفوقة بعروض كتابية عليها بينات تحديد مدة سيرانها والشروط المطلوبة وكذلك الأسعار التي سيتم الإنفاق عليها وعلى طريقة الدفع.

- ❖ الاستفسار منذ البداية عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو مواصفات الإنتاج وكميته أو أية تحفظات أخرى.
- ❖ الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعنية التي تصدر عادة باسم مقدم الطلب ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

2-الاستراتيجية: والمقصود بها هو أنه يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتوجه وحول السوق المستهدفة حيث أنه يجب على الشركة قبل عملية التصدير أن تعد نفسها وذلك بالاستفسار حول متطلبات التعامل على المستوي الدولي، إضافة إلى أنه ينصح بالقيام بتشخيص للتصدير، وهذا من أجل تقييم قدرة الشركة على التعامل على المستوي الدولي.[2]

---

[1] فتحي حمو، **دور وفعالية الانكوترمز في تنظيم عمليات التجارة الخارجية دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم EPM**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة ولوجستيك اورومتوسطي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2016-2017، ص10.

[2] وئام بغياني **تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، بحوث الجزائر 1، العدد 13، الجزء الأول، جوان 2019، ص 19.

3-التعاقد: بعد انتهاء مفاوضات الشراء والبيع، وذلك بناءا على إمكانيات الشركة وأهدافها، يتم تثبيت الاتفاق التي تم التوصل إليه في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين أثناء التنفيذ ب:

- ❖ بالنسبة للمؤسسة المصدرة: تلتزم هذه الأخيرة بإلزامية إرسال البضاعة محل التعاقد في الوقت المتفق عليه وبالخصائص التقنية وكل الشروط المتفق عليها في المفاوضات.
- ❖ بالنسبة للمؤسسة المستوردة تلتزم بدفع الثمن بالطريقة المتفق عليها واستلام السلعة عند وصولها.

4-إعداد المستندات الابتدائية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

4-1 الفاتورة الابتدائية: في كل المجالات يكون التعامل حسب عرض تجاري معين ورقة تحرز من طرف المصدر لصالح المستورد، وهذا قبل الاتفاق النهائي علي الصفقة التجارية مضمونها يتلخص بأن يدفع المستورد للمصدر مبلغ محدد مقابل البضاعة المراد شراؤها وحسب طريقة دفع محددة وهي الفاتورة المبدئية المستعملة في عمليات التجارة الخارجية، وتشتمل على معلومات خاصة بالبضاعة: المبلغ الإجمالي، ثمن الوحدة، الوزن، الكمية، وشروط البيع، فهي عموما بصالح المستورد إذا تسهل عليه إجراءات إدارية مثل الحصول على تأشيرة الاستيراد كما تعتبر جزاءات من مستندات في حالة اختياره كوسيلة دفع.

4-2 قائمة التبعية: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وتوفر كذلك مواصفات معينة للبضائع المعبأة في هده الطرود، وصفتها وتوفر كذلك مواصفات معينة للبضائع المعبأة في هذه الطرود (الكمية، الوزن ..... الخ)، وقد تتطلب أحيانا لأغراض خاصة بالضرائب من أجل الإفراج عن البضائع وعادة ما تشمل المعلومات التالية:

- ❖ معلومات عن المصدر والمستورد والشركة.
- ❖ تاريخ الإصدار رقم الفاتورة الشحن.
- ❖ طبيعة ترزيم البضاعة (أسطوانة، قفص، كرتون، مربع، برميل، حقيبة ..... الخ)
- ❖ عدد الطرود ومحتوى كل طرد (وصف البضاعة ورقم كل وحدة / طرد / العلامات والأرقام).
- ❖ صافي الوزن، الوزن الإجمالي، ووحدة قياس الطرود.

4-3 شهادة الصحية: وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق بأنها مطابقة لشروط التصدير في دولة التصدير.

4-4 إذن الشحنORDER SHIPPINIG: يصدر عن التوكيل الملاحي، يوجه من خلاله الأمر لقبطان الباخرة باستلام البضائع المطلوبة شحنها علي الباخرة.

5-إعداد المستندات النهائية: فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن يقوم المصدر بإعداد مستندات النهائية التي تقدم إلى البنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتماد المستندي، وأهم هذه المستندات ما يلي:

5-1 بوليصة الشحن BILL OF LANDING: تعتبر من أهم المستندات المستخدمة في عملية التصدير، حيث تترجم كافة الشروط التي يتم الاتفاق عليها بصدد النقل والشحن إلى بيانات تدون بوليصة الشحن، وتعد بوليصة الشحن بمثابة إيصال الشحن بمثابة إيصال للبضاعة المشحونة علي سفينة معينة، وموقعا عليها من قبل الناقل و وكيله مع تحديد شروط التسليم واستلام البضاعة المشحونة من وإلى السفينة ومن ثم فهي ليست العقد الفعلي لاتفاق النقل بين الناقل والشاحن، بل هي ترجمة جيدة لهذا العقد وتصف بوليصة الشحن البضاعة موضوع العقد تستخدم في رقابة تسليم البضاعة المشحونة بحرا وتتضمن بوليصة الشحن البيانات التالية:

- اسم الشاحن / المصدر /، واسم السفينة الناقلة.
- وصف الشحنة أو الميناء الجاف في حالة تسليم CFS، وميناء التفريغ أو الميناء الجاف في حالة تسليم CFS.
- وصف شامل للنولون متضمنا موعد الدفع، هل قبل الشحن أم نقطة الوصول.
- اسم المشحون إليه أو المستورد وشروط عقد النقل
- تاريخ استلام البضاعة للنقل أو التفريغ على السفينة
- اسم وعنوان الطرف الذي يخطر بالوصول وعادة المستورد
- عدد نسخ البوليصة الأصلية الموقعة نيابة عن صاحب الشأن أو وكيله والتي تحول حق استلام الشحنة.
- توقيع الخط الملاحي أو وكيله والتاريخ.

5-2 الفاتورة التجارية : الفاتورة التجارية هي سجل أو دليل علي العملية التجارية (الصفة التجارية) بين المصدر والمستورد بناءا على الشروط التي وافق الطرفان عليها مسبقا يقوم المصدر بإصدارها قائمة التعبئة ويقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن استنادا إلى المعلومات الواردة فيها،

وتقدم النسخة الأصلية إلي الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ ليتم المصادقة عليها لغايات قبولها في بلد المستورد، ويجب أن تشمل هذا الوثيقة (الفاتورة) أكبر قدر ممكن من التفاصيل، وهذا هو الحد الأدنى من التفاصيل المطلوبة تضمينها:

- ❖ معلومات عن المصدر أو المستورد، الاسم واللقب، ورقم الفاتورة وتاريخ إصدارها.
- ❖ وصف كامل عن البضاعة (الاسم، الجودة .... الخ، وكذا وحدة القياس، كمية البضاعة، وقيمة الوحدة وقيمة جميع الوحدات.
- ❖ قيمة كامل الفاتورة والعملة التي ستتم عملية الدفع بها (يجب أن يتم تحديد المبلغ بعملة يسهل تحويلها إلى اليورو أو إلى العملة القانونية المكافئة لها في الدول المستوردة).
- ❖ شروط الدفع (طريقة الدفع وتاريخ الدفع، والخصم .... الخ).

5-3 مستندات ووثائق أخرى: أهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، وشهادة المعاينة وأية مستندات أخرى يطلبها المستورد مع المصدر لإجراءات التلخيص.

6-المتابعة والاتصال: تتم في هذه المرحلة عملية متابعة سير رحلة البضاعة وضمان الاتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

7-الخطابات الختامية: بعد تسليم البضاعة إلى المستورد وفقا للشروط المطلوبة يتم تبادل الخطابات الختامية معه اذانا بابتداء مرحلة عمل جديدة.[1]

ثانيا: أنواع التصدير:

هناك عدة أنواع من التصدير نوجزها فيما يلي:

1- التصدير المباشر: هو إحدى مهام إدارة المبيعات في المؤسسة و يمكن أن يتم عن طريق الوكلاء، والموظفون أو الممثل الدائم للشركة المقيم في الخارج، ويتوافق التصدير المباشر مع نفس حالات التصدير غير المباشر كما أنه يتوافق مع الحالات التي لا يكون فيها ضغوط اقتصادية أو سياسية من أجل الإنتاج في الأسواق الأجنبية المعنية، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التصدير إلى الأسواق القريبة

[1] فتحي حمو، مرجع سبق ذكره، ص10-13.

التي يمكن معرفتها ودخولها مباشرة وبسهولة، وكذلك التصدير إلى الأسواق الصغيرة التي لا تبرر بذل جهود كبيرة من أجل انتقال الفنيين أو فتح فرع صيانة فيه، يقوم هذا الأسلوب إذن على البيع إلي الخارج دون الحاجة لوضع الإمكانيات اللازمة لذلك .[1]

2-التصدير غير المباشر[2]: يتم التصدير غير المباشر من خلال أن يقوم الوسطاء وكلاء البيع، وكلاء التصدير بشراء المنتج مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعها إلي دولة أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليست لديهم اتصال مباشرة مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية، ويمكن أخذه بالأشكال التالية:

- ❖ التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء: حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
- ❖ المنظمات التعاونية: حيث يقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن الأسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة.

3- التصدير عن طريق الوكيل: الوكيل أو الوكيل بالعمولة أو الوكيل التجاري، هو ممثل مندوب مستقل ودائم للمصدر والمسمى المفوض، يعمل لحساب وبأخطار المؤسسة التي تفوضه، يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا مستقلا، يتقاضى عمولة من رقم الأعمال الذي يحققه، مهمته الاستكشاف والبحث عن الزبائن والبيع، وكذلك إعلام المصدر عن حالة السوق، تطور الطلب، المنافسة والمنتجات الجديدة ... الخ، وبالإمكان توسيع مهمة الوكيل إلى التحصيل من الزبائن، تسير الزبائن وتنظيم خدمات ما بعد البيع، بينما تحديد السعر وشروط الدفع تبقى من صلاحيات المصدر حيث أنه المسؤول الوحيد أمام المشتري.[3]

---

[1] ايمان صغيري، عبلة بزقراري، **دور التصدير في اختراق الأسواق الدولية دراسة حالة مؤسسة حفيظي لتوضيب وتصدير التمور ببسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص34.

[2] مروة بكوش، عمياز هاجر، **دور استراتيجية التصدير في اختراق الأسواق الدولية دراسة حالة عمر بن عمر للمصبرات**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2019-2020، ص6.

[3] أيت بن أعمر الهام، **تجمعات التصدير آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 32، 2015، ص134.

4-التصدير عن طريق المؤسسة: المؤسسة تستخدم خبرة ووسائل مؤسسة مجانية لتسويق منتجاتها، ويتم تسويق منتجات المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي لا يتوفر فيها الوسائل الأساسية اللازمة للبيع في الخارج وذلك من خلال المؤسسة التي لديها خبرة وسمعة في الأسواق الدولية واحتوائها على وسائل كافية لأداء عملية التصدير.[1]

المطلب الثالث: أسباب ودوافع اللجوء للتصدير

تلجأ جميع المؤسسات الإنتاجية إلى تصدير منتجاتها إلى الخارج وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أولا: ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي: إن عدم قدرة استيعاب السوق المحلي لمنتوج المؤسسة يؤدي إلى البحث عن أسواق جديدة لبيع منتجاتها، كما تلجأ المؤسسة إلى البحث عن أسواق خارجية عندما تزيد في الإنتاج بقصد تسويق الفائض منه.

ثانيا: الدفاع عن الوجود ومواجهة المنافسة الأجنبية: تسعى المؤسسة دائما إلى فرض نفسها ووجودها في السوق الخارجية، وهذا عن طريق التصدير، بحيث أن هذا الأخير سيسمح لها بمعرفة مكانة منتجاتها مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، وبالتالي تحدد مدى جودتها وإقبال المستهلكين عليها.

ثالثا:عالمية الطلب: يمكن أن تهتم المؤسسة بعالمية الطلب على منتجاتها، على وجود طلب على منتجاتها وهي قادرة على تلبيته، فهناك بعض السلع ذات الاستهلاك العالمي وبالتالي أسواقها ذات طابع عالمي كالمنتجات الكهرومنزلية، أدوات التجميل، السيارات، مفروشات الأرض... الخ، وبالتالي القدرة على صنع مثل هذه المنتجات يتبعه حتما استغلال هذه الأسواق العالمية بتخصيص المجهودات التسويقية الملائمة لذلك.

---

[1] عقيلة بوكفيف، صبرينة فليسي، **الإجراءات المطبقة على عمليتي الاستيراد والتصدير**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون العون الاقتصادي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017-2018، ص34.

[2] السعيد بوشول وآخرون، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية التصدير دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد11، العدد02، 2018، ص195-196.

كما أن هناك دوافع أخرى تشجع المؤسسة على التصدير[1]:

- ❖ القدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.
- ❖ توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تسوقها المؤسسة.
- ❖ الخصائص العالمية المتوفرة في المؤسسة، إنتاج، بيع، تسويق دولي، تعدد الجنسيات.
- ❖ توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في النشاط التصديري وممارسته.
- ❖ تطوير الإنتاج وطرقه وهذا استجابة للبيئة الخارجية.
- ❖ تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- ❖ تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- ❖ الاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة في السوق.
- ❖ تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.

المطلب الرابع: مزايا التصدير وعيوبه

للتصدير مجموعة من المزايا والعيوب نلخصها فيما يلي[2]:

1-مزايا التصدير:

- ❖ يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا، احتياج المؤسسة إلى حد أدنى من رأس المال عند مقارنته بالبدائل الأخرى.
- ❖ يتجنب التصدير تكاليف إنشاء عمليات التصنيع في الدولة المضيفة.
- ❖ ينشق التصدير مع الاستراتيجية العالمية أو الكونية، فمن خلال تصنيع المنتوج في مكان واحد ثم تصديريه يعد ذلك الأسواق الدولية فإنه يمكن للمؤسسة أن تترك اقتصاديات الحجم الأساسية من خلال حجم مبيعاتها الأسواق العالمية.

2-عيوب التصدير:

[1] عبد الله بولحفة، صالح غمراني، **واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة8ماي1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018-2019، ص37.

[2] عبد الله بولحفة، صالح غمراني، المرجع نفسه، ص40.

- تفويض المؤسسة وكلاء للقيام بأنشطة التسويق في الخارج مع عدم ضمان قيامه بهذه المهام لصالح المؤسسة وتكون لديهم ولاءات متعددة أي التعامل مع المنافسين فتقل اهتماماته بمنتجات المؤسسة.
- في حالة ارتفاع تكاليف النقل تصبح استراتيجية التصدير غير اقتصادية وخاصة للمنتجات كبيرة الحجم، وأحد الطرق المطبقة للتغلب على هذه المشكلة هي تصنيع المنتجات الكبيرة الحجم على أساس منطقة معينة في العالم أو القارة، فتحقق بذلك المؤسسة بعض الاقتصاديات من الإنتاج كبير الحجم وفي نفس الوقت الحد من تكاليف النقل التي يجب عليها تحملها.
- من أهم العيوب حواجز التعريفة الجمركية التي يمكن أن تجعل استراتيجية التصدير غير اقتصادية.
- قد لا يكون التصدير من الدولة ملائما إذا كان هناك مواقع تكلفة أقل لتصنيع المنتوج في الخارج، وعليه فالمؤسسة ذات الاستراتيجية العالمية قد تقوم بالتصنيع في موقع حيث يكون مزيج تكاليف عوامل الإنتاج والمهارات أكثر تفضيلا، ثم يتم التصدير من هذا الموقع إلى بقية بلدان العالم لتحقيق اقتصاديات الحجم.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التصديرية

يعتبر التصدير الركيزة الأساسية في حياة المؤسسة المصدرة ولهذا يجب على المؤسسة المصدرة إتباع أفضل الاستراتيجيات المتعلقة بالتصدير.

المطلب الأول: مفهوم استراتيجية التصدير

تنوعت تعاريف استراتيجية التصدير ويمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

تعريف 01: إن مختلف المؤسسة قبل أن تقوم بالتصدير يفرض عليها إتباع أساليب معينة لتوسيع نشاطها وتطبيق الاستراتيجية التصديرية الملائمة.

تعريف 02: هي الطريقة الأبسط للدخول إلى السوق الخارجي، حيث أن تكون الشركة قد تقدر بشكل غير فعال الفرائض من حين إلى آخر، وقد تقوم الشركة بعمل تعهدات فعالة للتوسيع في التصديرات إلى الأسواق الخاصة وفي كلتا الحالتين تقوم الشركة بتصنيع كل منتجاتها في البلد الأم.[1]

تعريف 03: هي الطريقة الأبسط للدخول إلى السوق الخارجي حيث أن الشركة قد تقدر بشكل غير فعال الفرائض من حين إلى أخر وقد تقوم الشركة بعمل تعهدات فعالة للتوسع في التصديرات إلى الأسواق الخاصة، وفي كلتا الحالتين تقوم الشركة بتصنيع كل من منتجاتها في بلدها الأم. [2]

تعريف 04: تعرف الاستراتيجية التصديرية بأنها أسلوب علمي تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة.[3]

---

[1] يسين شنوفي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 2008_-2018**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة أكلي محند أولكاج البويرة، 2018-2019، ص47.

[2] الجبايرية كحيلي، **دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي دراسة حالة مؤسسة حدودي سليم لتوضيب وتصدير التمور**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة طولقة بسكرة، 2014-2015، ص15.

[3] مروة بلعيدي، **دور الاستراتيجية التصديرية في تحسين تنافسية المؤسسات دراسة حالة مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير منظمات، جامعة طولقة بسكرة، 2018-2019، ص19.

المطلب الثاني: أنواع استراتيجيات التصدير

تتمثل أنواع استراتيجيات التصدير فيما يلي[1]:

1-استراتيجية النمو المعتمد على المنتج: تسعى المؤسسة في هذه الحالة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم من خلال:

- القيام بتحديد منتوج أساسي للمؤسسة.
- القيام بتسويق المنتوج في السوق في السوق المحلية وتعميمه وطنيا ثم دوليا.
- تكييف المنتوج حسب متطلبات الأسواق الخارجية، حيث تقوم المؤسسة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه.
- القيام بتعديل المنتوج وتنميته بالطرق التقنية.

2-استراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق: يجب على المؤسسة في هذه الاستراتيجية القيام بمراقبة سوق معينة من حيث المنتوج المعروض فيها والذي يكون من نفس النوع الخاص بالمؤسسة وكذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته.[2]

المطلب الثالث: الاستراتيجية الرقمية للتصدير.

باشرت معظم الدول مبادرات متفاوتة الأهمية من أجل إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة للتوجهات الجديدة من أجل الرقي بالمجتمع والنهوض بالاقتصاد مما جعل البعض منها يقفز عاليا على الصعيد الدولي، وضمن هذا قامت منظمة الجمارك العالمية بمواكبة التطور التكنولوجي، من خلال إشارة واضحة على الخدمات الجمركية في اتفاقية كيوتو، بالإضافة إلى إصدار العديد من الدراسات التي تتناول موضوع الجمارك الرقمية.

1-متطلبات التحول نحو الجمارك الرقمية

هناك جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل إنجاح هذا التحول الاستراتيجي ونذكر منها[1]:

[1] ايمان صغيري، عبلة بزقراري، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] ياسين شنوفي، مرجع سبق ذكره، ص48.

- ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة.
- ينبغي وجود مورد بشري مؤهل لاتفاق الفنيات التكنولوجية ومتابعة لكل مستجداتها.
- يجب بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من خبرتها.
- إرساء قواعد واتفاقيات مع البنوك التجارية.

2-أدوات منظمة الجمارك العالمية في ظل التحول نحو الجمارك الرقمية

قامت منظمة الجمارك العالمية بعملية مسح وبحث، للحصول على التقدير وتقيم كافة الأدوات ذات الصلة بالتكنولوجيا الجمركية من الأدوات والتطبيقات المتاحة حاليا في منظمة الجمارك العالمية ويمكن أن نبين هذه المبادرات في المحاور التالية وهي:

أ -الأساس القانوني:

هو الاتفاق الثنائي النموذجي بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية والمبادئ التوجيهية الأساسية لتطوير التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء في مجال التكنولوجيا والإجراءات المرتبطة بها.

ب-التحديث والتطوير والإصلاح:

هناك جملة من العناصر يمكن سردها:

- اتفاقية كيوتو المعدلة.
- دليل منظمة الجمارك العالمية في تطبيق تكنولوجية المعلومات والاتصال.
- توصيات منظمة الجمارك العالمية بشأن التداول والتوثيق الالكتروني للمستندات الجمركية وغيرها من المعلومات التنظيمية ذات الصلة مثل منشورات وتعميمات تنظيم العمل الجمركي.

د-حماية المجتمع:

[1] عبد القادر حليس، **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف1 –، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، 2016-2017، ص161-162.

يكون هذا من خلال ما يأتي:

- ❖ دليل تطبيق إدارة المخاطر ومؤشراتها.
- ❖ دليل منظمة الجمارك العالمية لنظام استهداف البضائع وتنفيذه وتطبيقه في الجمارك.
- ❖ الاتصالات توصية بشأن استخدام مواقع الإنترنت من قبل الإدارات الجمركية واستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية من قبل الجمارك.

و-العمل المشترك والتبادل، التكامل الإقليمي:

- ❖ توصيات المنظمة بشأن استعمال نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية.
- ❖ العرض المتكامل للمبادئ التوجيهية لإدارة وتأمين سلسلة التوريد للتجارة العالمية.
- ❖ تكنولوجيا المعلومات دليل للتنفيذيين؛ تقدم الرقمنة الجمركية ودليل تكنولوجيا للجمارك العديد من الفرص ولكن بعض البلدان قد تواجه صعوبات في معرفة كيفية وضع أولويات مشروعات تكنولوجيا المعلومات على أساس أهدافها الاستراتيجية وأيضا القيود المفروضة على الموارد اللازمة لتطبيق التكنولوجيا وأيضا كيفية اعتماد وسائل جديدة للعمل ويقوم دليل تكنولوجيا المعلومات للجمركيين التنفيذيين والصادرة عن منظمة الجمارك العالمية على الإرشاد والتوجيه في كيفية التعامل مع منهجية التخطيط الاستراتيجي والأدوات الممكنة.

هـ-شرح كيفية اتفاقية كيوتو المعدلة في التوجه نحو الجمارك الرقمية:

اتفاقية كيوتو والتي تضمن استخدام تقنية المعلومات فإنه هناك مجموعة من الإجراءات ينبغي التقيد بها:

- ❖ على الجمارك استخدام تقنية المعلومات لمساندة العمليات الجمركية حيثما كانت أوفر تكلفة وأكثر كفاءة الجمارك وقطاع التجارة.
- ❖ على الجمارك عند إدخال تطبيقات الحاسب استعمال معايير مقبولة دوليا.
- ❖ يجب أن يتم إدخال تقنية المعلومات بالتشاور (على أبعد حد ممكن) من كافة الأطراف ذات العلاقة المتأثرة مباشرة.

ي -يجب أن ينص التشريع الوطني الجديد أو المعدل على الآتي:

- طرق التجارة الالكترونية كبديل عن متطلبات المستندات الورقية.
- طرق التصديق الإلكترونية والورقية.
- حق الجمارك في الاحتفاظ بالمعلومات لاستعمالها الخاص، وتبادل تلك المعلومات حيثما يكون مناسبا مع إدارات الجمارك الأخرى وكافة الأطراف الأخرى المعتمدة نظاما من خلال تقنيات التجارة الالكترونية.

المبحث الثالث: الاستراتيجية التصديرية المتبعة في الجزائر

أدى انخفاض أسعار النفط إلى إضعاف الاقتصاد الجزائري أكثر، خاصة وأن نموذج نموه يعتمد أساسا على المحروقات، وقد أعلنت السلطات عن إصلاحات هيكلية عميقة من أجل تعجيل التنويع الاقتصادي، والذي يعد ضروريا للحد من التبعية للمحروقات وتحسين آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، وفي هذا الإطار سمح مشروع الاستراتيجية الوطنية للتصدير **(SNE)** بوضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الاستراتيجي لتطوير هذه الاستراتيجية التي تستجيب للاحتياجات الوطنية.

المطلب الأول: آفاق الاستراتيجية الوطنية للتصدير

سمح مشروع الاستراتيجية الوطنية للتصدير **(SNE)**من خلال الاجتماع الذي انعقد يومي 29 و 30 جانفي سنة 2018، وفي ضوء نتائج الاستبيان المتعلق بمؤسسات دعم التجارة بوضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الاستراتيجي لتطوير هذه الاستراتيجية التي تستجيب للاحتياجات الوطنية، كما ستحدد هذه الخارطة بدقة المعوقات الوطنية المتصلة بتنمية التجارة وتقدم التوصيات الأولية والتوجهات الاستراتيجية اللازمة لتحسين القدرة التنافسية التجارية، وتشمل أيضا الأولويات الرئيسية لتطوير التجارة القطاعية في الجزائر، وكانت هذه العناصر موضوع نقاش مثمر في الجلسات العامة وعلى مستوى مجموعات العمل، كما علق المشاركون على العناصر الرئيسية لصياغة خارطة الطريق مع تعديلات طفيفة تلخص فيما يلي:

1-بيان رؤية الاستراتيجية الوطنية للتصدير (SNE) في النسخة النهائية: ذكر فيه أن اقتصاد الجزائر اقتصاد متنوع وتنافسي، مدمج في سلاسل القيم العالمية ويستند إلى التنمية المستدامة.

2-المصادقة على الأهداف الاستراتيجية التي يتعين تحقيقها على مدى 3 إلى 5 سنوات: وكانت على النحو المحدد خلال ورشة العمل الأولى وهي:

- ❖ تنويع الاقتصاد الجزائري والصادرات لتعزيز صمودها وديمومتها.
- ❖ تحسين مناخ الأعمال وتقليل تكاليف المعاملات من أجل تعزيز القدرة التنافسية للشركات وجذب الاستثمارات.
- ❖ تعزيز قدرة ونوعية إنتاج وإدارة الشركات الموجهة لنشاط التصدير.

3-تحديد مجموعة تضم ثمانية قطاعات ذات أولوية: وستتم المصادقة عليها في اجتماع اللجنة التوجيهية، وكانت كالتالي:

- **القطاعات التي تم تحديدها خلال الاستشارة الأولى:**

1-الصناعة الكيميائية.

2-المنتجات الغذائية والمشروبات.

3-معدات النقل والآلات والمنتجات الإلكترونية.

4-تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- **القطاعات التي تم تحديدها خلال الاستشارة الثانية:**

1-الصناعة الدوائية.

2-مواد البناء.

3-الإلكترونيات والسيارات.

4-السياحة.

ومن خلال سعي قطاع التجارة إلى بلورة كافة جوانب الاستراتيجية الوطنية للتصدير قبل نهاية 2021وإعداد الركائز التي من شأنها رفع الصادرات خارج المحروقات قبل نهاية السنة الجارية، وحسب ما ورد في تقرير تضمن حصيلة نشاطات القطاع لسنة 2020 يرتقب خلال سنة 2021 الانتهاء من إثراء و دراسة وإعداد عدة مشاريع وأنظمة، أهمها إثراء مشروع الاستراتيجية الوطنية للتصدير وإنشاء منصة للتصدير ورواق أخضر للمصدرين خلال الثلاثي الأول من السنة، إلى جانب إعداد نظام معلوماتي للصندوق الخاص بترقية الصادرات، وإعداد بطاقية وطنية للمصدرين خلال السداسي الأول من السنة.

وبهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات تم خلال السنة الماضية التكفل بتشكيل لجنة وزارية مشتركة لوضع منهجية عمل لتحقيق مبلغ 5 مليار دولار في التصدير خارج المحروقات، وإعداد مشروع قانون حول إنشاء المناطق الحرة التجارية الحدودية للتصدير و تطهير الملفات العالقة المودعة لدى الصندوق الخاص بترقية الصادرات لسنوات 2016 -2019 حيث تمت معالجة 1216 ملف تحتوي على 8552 فاتورة تصدير و مباشرة تعويض المتعاملين الاقتصاديين وكذا التكفل بالملفات المودعة خلال السنة الجارية، وفي هذا الصدد تم إنشاء لجنة لمتابعة تزويد السوق الموريتانية بالسلع و المنتجات

الجزائرية و إعداد تقرير معلل حول موضوع تصدير المنتجات تامة الصنع و نصف المصنعة من النفايات الحديدية وغير الحديدية، ومشروع مراجعة القرار الوزاري المشترك، (تجارة/مالية) الذي هو الآن قيد الدراسة على مستوى وزارة المالية من أجل إصلاح نظام التعويض في الصندوق الخاص بترقية الصادرات، كما تم خلال 2020 تحديد قائمة السلع المعنية بالمنع المؤقت للتصدير و تحيينها من أجل الإبقاء على تعليق التصدير بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية وتلك التي تستفيد من الدعم و الشروع في إعداد بطاقية وطنية مرقمنة للمنتجات الجزائرية.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات الجزائر في تنويع الصادرات

1- استراتيجية تحرير التجارة الخارجية: نظرا للوضع المتدهور الذي آل إليه اقتصاد البلد عقب أزمة 1986 والذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية، عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي 1989، حمل هذا البرنامج في طياته سلسلة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية والجزئية من خال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الوطني، فعملت السلطات على تنفيذ هذه التدابير تحت دعم وتحت إشراف صندوق النقد الدولي، وتتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على لنحو التالي:

- ❖ تخفيض عجز الميزانية، في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات.
- ❖ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.
- ❖ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية بتتبع سياسة تحرير التجارة في الجزائر.

[1] **الاستراتيجية الوطنية للتصدير (SNE)**، بتاريخ04-05-2022، متاح على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/100216202

2-استراتيجية الإصلاحات النقدية، الجمركية والضريبية: اتخذت الدولة مجموعة من الحوافز التشجيعية الأولية لتحقيق أهداف التصدير، والتي تمحورت مجملها حول تدعيم قطاع التصدير غير النفطي، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- ❖ تستفيد الشركات العمومية والخاصة من الإعفاء من الضرائب على الفوائد الصناعية 09 المؤرخ في 26 ديسمبر 1985، والتجارية طبقا للمادة 17 من القانون 85.
- ❖ إنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي منذ سنة 1987، والتي أنهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد.
- ❖ تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- ❖ خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكونها مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعد الاستقرار.
- ❖ إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا للتحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلاته العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني.

03-استراتيجية الإطار المؤسساتي: وضعت الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات ضمن كبرى أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منها إنشاء هيئات همها السهر على مرافقة المصدرين الفعليين والمصدرين المحتملين، من أجل تشجيعهم على المبادرة وبالتالي السعي إلى تنويع المبادلات الخارجية بما يتماشى والسياسة العامة للبلاد وهو التحرر من التبعية للمحروقات.[1]

[1] خطاب هروشي، مرجع سبق ذكره، ص 505-507.

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بترقية استراتيجية تنويع الصادرات بالجزائر

تعتبر تنمية الصادرات قضية استراتيجية لأجل هذا تسعى العديد من الدول ومنها الجزائر إلى التركيز على سياسة تشجيع وتنويع الصادرات، انطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات وإنشاء هيئات داعمة له، وتتمثل هذه الهيئات في[1]:

1-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGX): بغرض الخوض في سياسة توسعية للمبادلات التجارية والاندماج العالمي فإن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية كان بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-174 في 12جوان2004، وقد جاء لأجل تقديم دعم فعال للصادرات خارج المحروقات والاشتراك في ترويج المنتج الجزائري لأكبر عدد ممكن من البلدان هذا بالإضافة إلى بعض المهام الأخرى نذكر منها:

- ❖ تساعد على التعرف وفهم قواعد وممارسات التجارة الدولية.
- ❖ ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ❖ ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية.
- ❖ تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية.
- ❖ دعم جهود المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية.
- ❖ إعداد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج.
- ❖ المرافقة في التظاهرات التجارية في الخارج وتنشيط بعثات الاستكشاف والتوسع للتجاريين.
- ❖ ترقية نوعية العلامة للمنتجات الجزائرية بالخارج.
- ❖ مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب.

2-الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)[1]:أنشأت الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير سنة 1971، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تقوم أساسا بمهام تنمية المبادلات التجارية والزيادة في قيمتها من خلال ترقية الصادرات وترشيد الواردات، ولها عدة مهام نذكر منها:

[1] وفاء بوساق، **أثر السياسة الضريبية على ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارة، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية،2014-2015، ص42-43.

- ترقية الصادرات، وهذا عن طريق توفير كل الظروف والعوامل المساعدة على ذلك مثل دراسة السوق، وسائل الإشهار...الخ.
- تساهم في الاتصال الوثيق مع المتعاملين الاقتصاديين لإحصاء المنتجات الموجهة للتصدير والتخطيط لقدرات تصديرية جديدة.
- تنشيط التصدير وتشجيعه لدى المتعاملين الاقتصاديين من خلال تزويدهم بالخدمات والاستثمارات.
- تقدم وتنشر المقاييس الاقتصادية والمالية لنوع المنتجات المرغوب في تصديرها والمطلوبة قصد تسهيل اتخاذ القرار.
- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي، إضافة إلى المعارض الخاصة خارج البلاد.

3-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، والمتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وتعتبر هذه المؤسسة مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري صناعي، وتقوم هذه الغرفة حسب المادة 05 من المرسوم بما يلي:

- تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناءا على طلب من هذه السلطات بالآراء والاقتراحات في المسائل التي تهتم بالأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدمية.
- تقوم بتنظيم المشاركة في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن وخارجه، ولاسيما المعارض والندوات التي يكون الهدف منها ترقية النشاطات الاقتصادية وتطوير المبادلات التجارية مع الخارج.
- تقييم علاقات التعاون والتبادل، وتبرم اتفاقيات مع الهيئات الدولية التي لها نفس الطبيعة.

كما أن لها مجموعة من المهام الإدارية نذكر منها:

- إصدار أي وثيقة أو شهادة يطلبها المتعاملون الاقتصاديون في الجزائر أو خارجها.
- تقوم بالتكوين وتحسين المستوى والمعلومات لدى المؤسسات الاقتصادية.
- تنجز كل الأعمال والدراسات المساعدة على تطوير المنتجات والخدمات مع الأسواق الخارجية.

---

[1] فضيلة زواوي، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، جامعة آمحمد بوقرة بومرداس، ص386-389.

4-اللجنة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX)[1]: أنشئت اللجنة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-235 جويلية 1996 وتكلف هذه اللجنة بما يلي:

- ❖ تدرس وتفضل في الطلبات المتعلقة بالضمانات التي ترد من المصدرين.
- ❖ تدرس وتفصل إن اقتضى الأمر في الطعون التي يقدمها المصدرون وتكون مرتبطة بضمانات الأخطار التجارية.
- ❖ ترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
- ❖ تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية والسياسية).
- ❖ تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.
- ❖ تعويض وتغطية الديون.

5-الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX): أنشئ الديوان بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-327 في 01 أكتوبر 1996، ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان كما يلي:

- ❖ يشارك في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية، ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.
- ❖ ينشط برامج تثمين المبادلات التجارية الخارجية وترقيتها، الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات من غير المحروقات، ويساهم تحت سلطة الوزير المكلف بالتجارة في تطبيق الإجراءات العمومية لدعم الصادرات.
- ❖ يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وتكاثرها فيها.
- ❖ يقيم جهازا لرصد الأسواق الخارجية ويوفر على الخصوص المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.
- ❖ ينشئ ويسير شبكة المعلومات التجارية وبنوك المعطيات، التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير، ولاسيما بإدراجها في الشبكات العالمية للمعلومات.

[1] وفاء بوساق، مرجع سبق ذكره، ص40-42.

- ❖ يرصد ويوزع كل النشرات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية، لفائدة المؤسسات والإدارات.
- ❖ يقيم ويطور علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو التي تمثل طرفا مقابلا في مجال التجارة الدولية في ممارسة نشاطاتهم.

وهنالك خمسة مجالات إعانة مقررة يتكفل بها الصندوق الخاص بترقية الصادرات:

- ❖ أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- ❖ التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- ❖ جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- ❖ تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- ❖ تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

6-الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL): أنشئت الجمعية في 10 جوان 2001 وهي جمعية يحكمها القانون رقم 90-31 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بها، وتتمثل أهدافها فيما يلي:

- ❖ جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين.
- ❖ الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.
- ❖ المشاركة في تحديد استراتيجية لترقية الصادرات.
- ❖ مساعدة وتثقيف المتعاملين الاقتصاديين.
- ❖ تشجيع البحث عن الشراكة من خلال شبكات المعلومات.
- ❖ تنشيط برامج التدريب مع تقنيات الصادرات.
- ❖ التنظيم والمشاركة في الصالونات الخاصة والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر والخارج.
- ❖ المشاركة في رفع مستوى معدات الإنتاج لتطوير القدرة على التصدير بما في ذلك البحث عن أفضل الحلول اللوجستية.
- ❖ جمع المعلومات الاقتصادية لدى غرف التجارة والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، البنوك، السفارات والمكاتب التجارية... الخ.
- ❖ دعم الأعضاء لتسوية الحالات القضائية

- ❖ المشاركة في الملتقيات والأيام الدراسية، اجتماعات التنسيق والعمل المنظمة من قبل المؤسسات والوكالات العمومية، مساعدي التصدير والوكالات الدولية.
- ❖ وضع واقتراح حلول للبنى التحتية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل وقفنا على جوانب مفاهيمية ونظرية تتعلق بماهية التصدير والاستراتيجيات التصديرية، حيث يعتبر التصدير من أهم أشكال النفاذ للأسواق الخارجية وابسطها لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر، حيث يلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وذلك باعتباره مؤشر على قدرة الدولة إذا ما توفرت استراتيجيات تصديرية فعالة وشفافة تعتمد على طرق وأساليب علمية تسلكها المؤسسات والشركات المصدرة لفرض نفسها في الأسواق الخارجية واقتطاع حصتها السوقية، والصمود في وجه المنافسة الاجنبية.

الفصل الثاني

واقع القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد:

الزراعة هي أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها في الجزائر إذ تعتبر الحل الأمثل لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط منذ جوان 2014 ، لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية ووصول منتجاتها إلى الأسواق الدولية ، فالهدف ليس فقط في رفع حجم الإنتاج الزراعي و إنما بلوغ الهدف يمكن في إتباع استراتيجية تسويقية فعالة تمكن من غزو الأسواق الخارجية و حيازة مركز تنافسي فيها ، لهذا أولت الجزائر اهتماما بالغا بالقطاع الزراعي باعتبارها أحد أهم القطاعات التي تساهم في تنمية الصادرات عن طريق استراتيجية تصديرية للمنتجات الزراعية ،حيث تعتبر من أهم الثروات الوطنية الأكثر من الثروات الطبيعية الأخرى كالنفط و الغاز حيث يمكن أن تدر على الاقتصاد الوطني أضعاف مضاعفة مما يدره عليا برميل النفط.

ومن هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر الواقع والمأمول.

المبحث الثاني: التطور الكمي والنوعي للإنتاج الزراعي في الجزائر.

المبحث الثالث: دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر الواقع والمأمول

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في اقتصاديات الدول كما يعتبر من القطاعات الأساسية وذات الأولوية في حياة أفراد المجتمع، فهو يساهم في توفير الفرص للعديد من السكان من خلال المقومات التي يملكها والسياسات الاقتصادية المتبعة، التي تمثل برامج تشمل كيفية التعامل مع هذا القطاع سواء على المدى القريب أو البعيد، إلا أن هذا القطاع قد يواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تحد من النهوض به.

المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر:

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في النهوض بالتنمية الاقتصادية، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات والمقومات التي تتمتع بها الجزائر والتي تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير ويجعها تعتمد على القطاع الزراعي لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد والإمكانيات كما يلي:

1-الموارد الطبيعية: تنقسم إلى:

1-1: الأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية، وللجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.44 مليون هكتار فقط لسنة 2011، بنسبة 20% من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين نؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة حيث نشير أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951 هكتار خلال الفترة (1980-2009)[1]، وتصنف إلى أربعة:

[1] مصطفى مراد، **واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات)** ، مجلة دراسات، المجلد16، العدد01،جانفي 2019، ص151.

أ-الأراضي القابلة للزراعة: وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي غير المستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها، وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات والتي تحولت إلى مراعي ومروج طبيعية ومجاري.

ب-الأراضي الصالحة للزراعة: هي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية.

ج-أراضي الزراعات السنوية: تتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي، إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال سنة).

د-الأراضي المسقية: إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج وهذا بفضل التكثيف الزراعي وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية.[1]

1-2 الموارد المائية: إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ فيه نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـ 20مليار م مكعب، منها 13 مليار م مكعب حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7مليار م مكعب من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م مكعب بالشمال و5مليار م مكعب في الجنوب)، كما أن 75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد، وتنقسم هذه الموارد المائية إلى:

أ-السدود: تعتبر السدود من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 203 موقعا، ولكم عدد السدود المنشأة يقدر ب 110 سدا بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى 0.2 مليا م مكعب، وبحجم إجمالي منتظم يقدر ب 2.226 مليار م مكعب، بالإضافة إلى العديد من السدود في طور الإنجاز.

[1] زكرياءيوب، كريمة ملال، **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة د. مولاي الطاهر -سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2015-2016، ص ص 45-46.

ب-الموارد المائية السطحية: تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.0مليار م مكعب.

ج-الموارد المائية الجوفية: حجم الموارد المائية الجوفية في الشمال تقدر بحوالي 2 مليار متر مكعب يتم استغلال 90 %منها حاليا بواسطة أكثر من 5000 بئر يدوي وأنبوبي يستخدم منها 15% في الزراعة، أما في الجنوب يمكن استغلال منها 5 مليار متر مكعب، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض الأماكن إلى 2333 م مكعب، أما الحجم المستغل فيقدر ب 120 مليون م مكعب، منها 30 مليون م مكعب تستغل في السقي بواسطة أكثر من 102 بئرا.[1]

د-الموارد المائية المطرية: تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار متر مكعب، بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82ملم ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار ب 28ملم سنويا، وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وهذا راجع إلى طبيعة التضاريس والبعد عن المسطحات المائية.

1-3 الثروة النباتية: يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي، فيعتبر هذا الأخير من أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي.

1-4 الثروة الحيوانية: يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان وكذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خاصة (كالجلود، الحليب ومشتقاته، الصوف...)، وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل، إضافة إلى الدواجن والأسماك.

2-الموارد البشرية: تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على العامل البشري في الإنتاج الزراعي، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية لازالت تنجز يدويا، حيث بلغت القوى العاملة في

[1] مصطفى مراد، مرجع سبق ذكره، ص152.

الزراعة حوالي 25.4%سنة 1995م، وقد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8%سنة 2008م، وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي، وهجرة الأرياف خاصة خلال التسعينيات بسبب الوضع الأمني.[1]

3-الموارد الرأسمالية: يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال عامي 1980و2009 على التوالي، وقدرت الزيادة بـ 4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار نسبة كبيرة من هذه الزيادة ناتجة عن نفقات التحسينات على الأراضي الزراعية خاصة خلال الفترة (1988-1992).[2]

المطلب الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر

مر القطاع الجزائري بمجموعة من المراحل أدت إلى تطوره وصولا إلى يومنا هذا ويمكن تلخيص هذه المراحل في النقاط التالية:

1- القطاع الزراعي قبل الاحتلال الفرنسي: كانت الزراعة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تمتاز بالانسجام والتجانس فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، وذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك وكانت تحتل مكانة هامة بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية للتخزين لمدة طويلة واستخدام واسع في الاستهلاك، وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى والتي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها، إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات والتمور والعنب والنخيل... أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

---

[1] زكرياءيوب، كريمة ملال، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2013-2014، ص132.

من خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي كانت تمتاز بها الزراعة في الجزائر قبل الاستعمار، كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي كان يمثل نسبة كبيرة من قيمة صادراتها.

2-القطاع الزراعي في العهد الاستعماري: بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر رأت فرنسا أن تعمل على تحويل الزراعة في الجزائر من زراعة وطنية إلى زراعة موجهة تخدم بالدرجة الأولى فرنسا، وذلك عن طريق سن سياسة متمثلة في عدة قرارات خاصة بمصادرة واسعة للأراضي وتوزيعها على الأوروبيين المستقدمين من فرنسا ومن أهم هذه القرارات:

- ❖ قرار مصادرة أراضي العرش أو القبيلة سنة 1832.
- ❖ قرار مصادرة أراضي الأوقاف سنة 1844.
- ❖ مجموعة المراسيم الصادرة بين 1844-1846 الخاصة بمصادرة الأراضي التي تعتبرها السلطات الفرنسية أراضي غير زراعية.
- ❖ قرارات 1871 الخاصة بمصادرة أراضي الأشخاص الذين ساهموا في ثورة المقراني والشيخ حداد وغيرها من الثورات.

ثم أعيد توزيع هذه الأراضي المغتصبة على ملاك جدد ثم استقدامهم من فرنسا ومقاطعتي الألزاس واللورين وإسبانيا، فامتلك الأوروبيون أخصب الأراضي وأجودها حيث كانوا يمتلكون معظم الأراضي الممتدة على السهول والهضاب كما عمل الفرنسيون على تطوير الفلاحة بالجزائر بسرعة لما إن لبثت حتى أصبحت زراعة حديثة متطورة تستخدم الآلات و الأسمدة والمبيدات، وانتقلت الزراعة في الجزائر من زراعة داخلية خاصة بالاكتفاء الذاتي إلى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية، متجهة بذلك للبحث عن الربح النقدي الذي يمثل الحافز الأساسي لزيادة الإنتاج في أي بلد رأسمالي كفرنسا، وعليه فقد عملت فرنسا على تنمية زراعات مختلفة لا تستهلك بالداخل إنما اغلبها موجهة للتصدير إلى السوق الفرنسية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة، ومن أهمها زراعة الكروم وخاصة المنتجة للخمور، وزراعة أشجار الفواكه المتمثلة في الحمضيات وبعض الصناعات الصناعية.[1]

[1] آمنة جودي، نوال بودور، **دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص68-69.

3-القطاع الزراعي بعد الاستقلال 1962-1980:

3-1 مرحلة التسيير الذاتي: بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الأرض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي الذي ينص على أن: " الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة، تعد كأساس للاستقلال الزراعي"، واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها لوحدات صغيرة، على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون إدارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة.

وقد بلغ عدد الأراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة إلى حوالي 22037 موزعة بمساحة تقدر بـ2.4هكتار، و 150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي، ويعود سبب فشل هذا النظام إلى أن الدولة منحت لممثل لها السلطة المطلقة في تسيير واستغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك، مما أدى إلى تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي لهذا كان لا بد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي والتي تمثلت في الثورة الزراعية.

3-2 الثورة الزراعية: جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم آنذاك حيث كان أكثر من ربع الأراضي الزراعية تابعة لكبار المستغلين في حين أن صغار الفلاحين والذين يمثلون نصف عدد المستغلين للأراضي الزراعية، وهم الأغلبية ولا يملكون سوى 10% فقط، كما أن كبار الملاك لا يخدمون الأرض بأنفسهم بل يعتمدون على اليد العاملة الكادحة أو يقومون بتأجيرها، ونظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الصناعية المكون من 280 مادة بتاريخ 08نوفمبر 1971 تحت شعار" الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها"، وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض تمثلت في:

- ❖ الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور.
- ❖ مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض.

❖ حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

وكان هدف الثورة الزراعية هو القضاء على التباين والتوزيع العادل والفعال لوسائل الإنتاج الزراعي وذلك بمنحهم الوسائل الضرورية، ودعمهم بالقروض والمواشي اللازمة من خلال الصندوق الوطني للثورة الزراعية، وفي سنة 1973 تم توزيع أكثر من 659 ألف هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يملكون أرضا زراعية أو منتمين لتعاونيات زراعية، وقد تم خلال تلك الفترة إنشاء 730 تعاونية فلاحية و740 تجمع لاستصلاح الأراضي الزراعية وقد حققت الثورة الزراعية نتائج مهمة ساهمت في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجزائر.

لكنها فشلت وسبب ذلك هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية إلى تفشي اللامبالاة والإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسائر متكررة وعجز دائم للوحدات الإنتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الزراعي في فترة الثمانينات أين تم إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982 وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي سمي بقانون استصلاح الأراضي وقانون المستثمرات الفلاحية.

3-3 قانون استصلاح الأراضي: يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

3-4 قانون المستثمرات الفلاحية: بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلد كان لا بد من إيجاد مخرج والنهوض بالاقتصاد الوطني بطرح جملة من الإصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها إصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال إصدار القانون رقم 78-19 المؤرخ في 8ديسمبر

1987، الذي منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل أو الحجز للأراضي الفلاحية بغية تحقيق إنتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي.[1]

4- القطاع الزراعي في الفترة 1990-1999: جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية وذلك من خلال قانون 1990 الذي يهدف إلى النهوض بالنشاط الزراعي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الزراعي، وقانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول إلى اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية، ومن أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الإصلاحات أن القطاع الزراعي سنة 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1200000 شخص أي ما يعادل 25% من السكان النشطين في المجتمع، وفي سنة 1994 قدرت القيمة المضافة التي حققها القطاع الزراعي ب 15%.

5-القطاع الفلاحي في الفترة 2000-2014: عملت الجزائر للحفاظ على نسب نمو قطاعاتها وقطاعها الزراعي خاصة من خلال محاولة تغيير السياسة المطبقة للتنمية لإيجاد الحلول للمشاكل العالقة، فتبنت الجزائر مجموعة برامج.

5-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004: توجهت الجزائر بهذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الإنتاجية الفلاحية وتطوير مستوى خدمات النقل والمنشآت وفتح مناصب عمل ورفع القدرة الشرائية، وخصص لهذا البرنامج 525مليار دج، وكان نصيب قطاع الفلاحة يقدر ب65.4 مليار دج التي تبلورت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) " هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى تنمية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة"، ومن بين أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية والتخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، وتحسين الإنتاج وزيادة حجمه، تحسين ظروف حياة ومداخيل الفلاحين...

[1] بدر الدين طالي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد31-2015، ص215-217.

وقد شهد القطاع الفلاحي خلال فترة المخطط تحسن من خلال أنه سمح لما يقارب 214000 فلاح ومستثمر الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط فبلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليار دج سنة 2001 أي ما يقارب 9.2 % من الناتج الوطني الخام وقد سجل نمو بنسبة 13.2% مقارنة بسنة 2000 الذي عرف انخفاضا ب 5% لتصل إلى 17 %سنة 2002، وهذا راجع لكمية الأمطار المسجلة وآثار مخطط التنمية الفلاحية، إضافة إلى تخصيص مساعدات مالية ساهمت في تحسين تدريجي للقطاع الزراعي وقدرت ب 55% من المساعدات المالية المباشرة، و45% عير الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية.

5-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2010: سمي أيضا بالمخطط الخماسي الأول الهدف منه تثمين النتائج المتوصل إليها في برنامج الإنعاش الاقتصادي وخاصة في النتائج التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فخصص للمخطط الخماسي الأول 4202.7 مليار دج كقيمة أولية، وبإضافة قيمة البرنامج السابق يصل المبلغ إلى حوالي 8705 مليار دج، وعند اختتامه في سنة 2009 وصل غلافه إلى حوالي 9680 مليار دج فتميز متوسط النمو ب 3.8% مع انخفاض نسبة البطالة من 29% إلى 24 %، وأرادت الجزائر أن تصل بهذا البرنامج إلى تطوير نمو قطاع الفلاحة عن طريق تحسين نتائج الاستثمارات من خلال الفروع وتعميم التكوين، تنمية تربية المواشي والدواجن وترقية الصادرات الفلاحية وتطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية، فكان نصيب القطاع الزراعي من هذا البرنامج 300ملياردج فحاولت الجزائر من خلال هذا المخطط الاهتمام بالجانب التنموي المحلي والابتعاد نوعا ما عن سياسة التصنيع، ومن بين أهم الجوانب التي أولت الحكومة الاهتمام بها القطاع الزراعي.

5-3 برنامج التطوير الفلاحي والدعم الريفي 2010-2014:جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية بشرية متوازنة دون إقصاء أو تهميش في الأقاليم الريفية التي أعيد إحيائها، وخصصت لهذا البرنامج حوالي 230 مليار دج ، يسمح هذا البرنامج بتنمية الإنتاج الوطني وتحقيق مكاسب فوصلت نسبة نمو قطاع الفلاحة سنة 2009 إلى 20% وبلغ معدل نسبة نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2010و2014 حوالي 11% وبلغت قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2010 حوالي 1507 مليار دج، ليحقق سنة 2014 نموا قدره 2761 مليار دج بالإضافة إلى تسجيل رقم قياسي في

إنتاج الحبوب في بداية تطبيق البرنامج تصل إلى 61.5 مليون قنطار، كما سجل فرع البطاطا إنتاج 29.5 مليون قنطار وفرع التمور 62 مليون قنطار، واعتمدت الجزائر سياسة القرض الرفيق بتوزيعها 5263 قرضا بدون فائدة بقيمة 2.9 مليار دج بهدف تشجيع نشاط الفلاحين بالإضافة إلى مشاريع أخرى عمل برنامج التجديد الريفي على تطبيقها من خلال انطلاق خمس برامج للتجديد الريفي منها حماية أحواض الأزهار ب3.5 مليون هكتار ومكافحة التصحر ب 20 مليون هكتار، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وتثمين الأراضي الفلاحية الغابية ب 341000 هكتار بالإضافة إلى بناء 3000 وحدة سكنية ريفية وتهيئة قاعات العلاج وتوصيل الكهرباء والماء.[1]

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية الزراعة في الجزائر

إن تطور القطاع الزراعي في الجزائر وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية [2]:

- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصين وتشجيع الشباب عن العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي، هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة علي الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد و بالتالي زيادة دخله وهذا من شانه أن يخلق لديه روح الارتباط و الاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كانت هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك وتعاونيات القرض التي من شأنها أن تحقق ميزتين:

---

[1] مريم مرابطي، سلمى بتيجي، **تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016–2017، ص ص87–92.

[2] حسن دندن فتحي، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000–2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015–2016، ص17.

الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض على جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

الميزة الثانية: توفير للقطاع الزراعي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه لأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الزراعية لها تأثيرات من عدة نواحي، فالعلاقة بين أسعار المنتجات الزراعية والأسعار التي يشتري بها المزارعون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية حجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه، كما أن أسعار بيع المنتجات الزراعية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي.
- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي على جانب تحديث أسلوب الزراعة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسبقة منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الزراعية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه، والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المائية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويأتي من خلالها تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض، وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال الموارد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المبحث الثاني: التطور الكمي والنوعي للإنتاج الزراعي في الجزائر

يتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم حيث شهد واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر عدة تطورات في ظل الإصلاحات الزراعية والمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة خاصة في كل من واقع الإنتاج النباتي والحيواني.

المطلب الأول: الإنتاج النباتي

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 40068.8، ويعتمد أساسا على إنتاج الحبوب والخضر، الأشجار المثمرة والحبوب وبعض المحاصيل الصناعية، نلخصها كما يلي:

1- الحبوب: إن الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر حيث تدخل في الغذاء اليومي لمعظم الجزائريين، وخاصة مادة القمح إذ يعتبر مادة استراتيجية نظرا للأهمية التي تحتلها في الاستهلاك الغذائي حيث تعتبر مؤشرا حقيقيا لقياس قدرة وكفاءة الزراعة الجزائرية على تحقيق أمنها الغذائي، وبالتالي تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية وهذا ينتج عنه تخفيف التبعية للخارج غذائيا، ومجموعة الحبوب تنقسم إلى قسمين حسب الفصل الذي تزرع فيه، حبوب شتوية وتحتوي على: القمح، الشعير والشوفان، أما الحبوب الصيفية فتحتوي على الذرة[1]، والجدول التالي يمثل إنتاج الحبوب حسب كل نوع في الفترة 2017-2019:

جدول رقم(01): إنتاج الحبوب حسب كل نوع للفترة 2017-2019، (الوحدة: المساحة: ألف هكتار، الإنتاجية: كج/هكتار، الإنتاج: ألف طن)

	2017			2018			2019		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
القمح	2118.39	1150.17	2436.50	1948.41	2043.32	3981.22	1974.99	1962.99	3876.88

[1] حنان سفيان، **السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، 2019-2020، ص12-13.

الشعير	1303,13		744,13	969,70	1080,25	1811,92	1957,33	1133,01	1454,31	1647,75
الشـــوفان والتريتكال	88,03		727,66	64,05	81,14	1454,52	118,02	77,63	1305,04	101,31
الذرة	0,66		4003,04	2,63	1,24	4441,98	5,51	1,533	4153,95	6,368
الـــــــذرة الرفيعـــــة والدخن	3,12		1593,75	4,97	0,27	13667,92	3,62	0,13	7022,73	0,93

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية–المجلد 40.

بالنظر لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن القمح من أهم المحاصيل في مجموعة الحبوب، إذ تصدر قائمة الإنتاج ثم يليه الشعير، بعده الشوفان، ثم الذرة بنوعيها على التوالي وأخيرا الأرز، حيث سجلت أعلى كمية إنتاج من القمح في سنة 2018 بقيمة 3981.22 ألف طن، تليها سنة 2019 بإنتاج قيمته3876.88 ألف طن، أما أدنى كمية سجلت بينهم كانت سنة 2017 ب 2436.50 ألف طن.

أما الشعير فحقق سنة 2018 إنتاج قياسي نسبيا حيث وصل إلى 1957,33 ألف طن، بعد ما كان إنتاجه منخفضا السنة السابقة 2017 بقيمة 969,70 ألف طن، ليعود للانخفاض بنسبة قليلة سنة 2019 وصل إلى 751647,ألف طن.

الشوفان نلاحظ أن السمة الغالبة عليه هي الإنتاج الضئيل حيث سجل سنة 2017 إنتاج قيمته 64,05 ألف طن، وبلغ إنتاجه سنة 2018 حوالي 118,02 ألف طن وهو أحسن مستوى إنتاج وصل إليه ليعود للانخفاض سنة 2019 فقدر بحوالي 101,31 ألف طن.

أما الذرة بنوعيها معا شهدت إنتاجا منخفضا نسبيا، حيث وصل إنتاجها سنة 2017 ل 7.6 ألف طن، ليرتفع قليلا السنة الموالية 2018 بقدر 9.13 ألف طن وهي أعلى قيمة بينهم، وأخيرا سنة 2019سجلت إنتاج بقيمة 7.298 ألف طن.

وفي الأخير نقول أن الجزائر تعتبر من بين الدول الأقل إنتاجا للحبوب بالرغم من الإمكانيات التي تسخر بها، وهذا راجع بدرجة كبيرة إلى اعتماد الجزائر على تساقط الأمطار.

2- البقوليات: سجلت البقوليات إنتاجا متذبذبا حيث سجلت 958330 قنطار سنة 2013 لتنخفض بعدها الكمية سنة 2014 وسنة 2015 على التوالي ب937065 قنطار، 873922 قنطار، وسجلت سنة 2000 كمية إنتاج قدرت ب218640 قنطار ثم سنة 2001 ب 384360 قنطار، أما خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 فقد بلغ الإنتاج 1072138 قنطار، ليسجل بعدها 146,30ألف طن سنة 2018، و146,56 ألف طن سنة 2019.

3- المحاصيل الصناعية: تعتبر المحاصيل الصناعية الغذائية ذات أهمية كبيرة في الاستهلاك خاصة الطماطم الصناعية والزيوت النباتية والتبغ، إلا أن ما يلاحظ على هذه المادة الهامة انخفاض المساحة المخصصة لها[1]، بمعدل سنوي للمساحة وصل ل10.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، وبالنسبة للتبغ بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين، أما من حيث الإنتاج ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير ب136% الناتج عن تحسن المردود والذي ارتفع من حوالي 200كغ/هكتار خلال الفترة 2000-2009، إلى أكثر من 500كغ/ هكتار في الفترة 2010-2017.[2]

4- محاصيل الخضراوات: يتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق، وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية[3]، فارتفعت المساحة المخصصة للخضراوات في السوق بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009، كما زادت المساحات المخصصة للبطاطس والبصل بنسبة 68%و 35% على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و 2002-2009، وبالنسبة لإنتاج الخضراوات فقد زاد معدل إنتاجها بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 حيث بلغ 121%مقارنة

---

[1] حنان سفيان، مرجع سابق، ص15-16.

[2] **الإحصائيات الفلاحية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 18-03-2022، متاح على الموقع https://madr.gov.dz

[3] حميد باشوش، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة الجزائر 03، العدد 06، سبتمبر 2016، ص10-12.

بالفترة 2000-2009 [1]، والجدول التالي سيوضح لنا إنتاج كل نوع من الخضراوات للفترة 2017-2019:

جدول رقم(02): إنتاج الخضر حسب كل نوع للفترة 2017-2019، (الوحدة: المساحة: ألف هكتار، الإنتاجية: كج/هكتار، الإنتاج: ألف طن)

	2017			2018			2019		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
البطاطس	148,72	30973,16	4606,40	149,67	31091,58	4653,32	157,86	31801,10	5020,25
البصل الجاف	48,30	29405,40	1420,31	47,28	29603,04	1399,69	50,31	32074,44	1613,73
الطماطم	23,98	53646,66	1286,29	22,32	58672,49	1309,75	25,00	46301,33	1157,35
الجزر	16,96	23956,49	406,37	17,94	24072,43	431,88	17,47	24015,91	419,53
الباذنجان	5,51	28310,57	155,88	5,98	30381,23	181,62	6,05	35413,59	214,15

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية-المجلد 40.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن البطاطس تتصدر قائمة الإنتاج من بين الخضر بتسجيلها أعلى قيمة إنتاج سنة 2019 التي قدرت بـ 5020,25 ألف طن، بعدما أنتجت سنة 2017 ،4606,40 ألف طن، لتليها سنة 2018 بقيمة 4653,32 ألف طن.

ليأتي البصل الجاف في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج بعد البطاطس فسجل سنة 2017 إنتاج قيمته 1420,31ألف طن، تليها سنة 2018 التي سجلت انخفاض طفيفا مقارنة بالسنة السابقة لها بقيمة

[1] **الإحصائيات الفلاحية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 18-03-2022، متاح على الموقع https://madr.gov.dz

إنتاج قدرت ب 1399,69 ألف طن، بعدها سجلت سنة 2019 أعلى قيمة إنتاج وقدرت بـ 1613,73ألف طن.

أما الطماطم فقد سجل سنة 2017 إنتاج قيمته 1286,29 ألف طن، تليها سنة 2018 بـ 1309,75ألف طن وهي أعلى قيمة سجلته، وأخيرا سنة 2019 بأقل قيمة وهي 1157,35ألف طن.

وفيما يخص الجزر فحقق سنة 2018 أعلى نسبة إنتاج حيث وصل إلى 406,37 ألف طن، بعد ما كان أقل إنتاج حققه سنة 2017 يقدر بـ 406,37 ألف طن، ليعود للانخفاض بنسبة قليلة سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 فوصل إلى 419,53 ألف طن.

وأخيرا الباذنجان نلاحظ أن إنتاجه ضئيل نسبيا لكنه استمر في التحسن حيث سجل سنة 2017 إنتاج قيمته 155,88 ألف طن، لتليه سنة 2018 و2019 على التوالي بـ 181,62، 214,15 ألف طن.

5- الأشجار المثمرة والكروم: على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار، 39% منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و30% منها للأشجار المثمرة، و23%منها للنخيل، و8% منها للحمضيات، وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47% مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58%، والأشجار المثمرة بنسبة 56%، و41% للحمضيات و20% للنخيل، فازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق 2000-2009 كما يلي؛ الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة بنسبة 102%، الزيتون 99%، الحمضيات ب91% والتمور ب82%، العنب بنسبة 75%[1]، ومن خلال الجدول الموالي سندرس إنتاج الأشجار المثمرة والكروم حسب كل نوع خلال الفترة 2017-2019:

[1] **الإحصائيات الفلاحية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 18-03-2022، متاح على الموقع https://madr.gov.dz

جدول رقم(03): إنتاج الأشجار المثمرة والكروم حسب كل نوع للفترة 2017-2019،

(الوحدة: المساحة: ألف هكتار، الإنتاجية: كج/هكتار، الإنتاج: ألف طن)

	2017			2018			2019		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الزيتون	432,96	1580,88	684,46	431,01	1997,14	860,78	431,63	2012,71	868,75
التمور	167,66	15638,61	1058,56	168,86	16137,39	10947,00	169,79	16508,91	1136,03
التفاح	39,12	-	494,24	33,65	-	487,81	32,99	-	558,83
التين	40,93	5157,69	128,68	39,64	4737,89	109,21	39,438	4855,726	114,092
العنب	64,48	-	566,58	62,66	-	441,32	41,382	-	503,7396
البرتقال	45,51		1134,19	45,51		1134,19	46,07		1199,54

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية-المجلد 40.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الجزائر من الزيتون في تزايد وتحسن مستمر فقد سجل سنة 2017 إنتاج قيمته 684,46 ألف طن، ليستمر بعده في التزايد على مدى السنوات 2018 و2019 على التوالي بقيمة 860,78، 868,75 ألف طن.

أما إنتاج التمور غني عن التعريف في الجزائر فهو يحتل دائما الصدارة بقيم إنتاج عالية، حيث سجل أعلى كمية إنتاج له سنة 2018 بإنتاج قيمته 10947,00ألف طن، بعدها سنة 2019 بقيمة 1136,03 ألف طن، أما أدنى كمية سجلت بينهم كانت سنة 2017 ب 1058,56 ألف طن.

التفاح سجل إنتاج لا بأس به فكان سنة 2017؛ 494,24 ألف طن، لينخفض بعض الشيء سنة 2018 بتسجيله قيمة 487,81 ألف طن، ليعود للارتفاع سنة 2019 ليصل إلى 558,83 ألف طن وهي أعلى قيمة عرفها.

التين سجل إنتاجا ضئيلا مقارنة بالبقية فقد سجلت أعلى قيمة له سنة 2017 وهي 128,68 ألف طن، لينخفض بعدها سنة 2018 ليسجل حوالي 109,21 ألف طن، ليرتفع بعدها قليلا سنة 2019 فقدر بحوالي 114,092 ألف طن، أي ارتفاع بقيمة 4.882 ألف طن.

أما العنب هو الآخر سجل إنتاج لا بأس به فكانت أعلى قيمة له سنة 2017 بإنتاج قيمته 566,58 ألف، ليحقق السنة الموالية لها 2018 انخفاضا بقيمة 125.26ألف طن فسجل إنتاج قدره 441,32 ألف طن، تليها سنة 2019 بإنتاج قدره 503,7396 ألف طن.

وفيما يخص البرتقال فقد حقق إنتاجا عاليا، حيث وصل إنتاجه سنة 2017 و2018 إلى 1134,19 ألف طن، ليحقق بعدها سنة 2019 أعلى قيمة في الإنتاج قدرت ب 1199,54 ألف طن.

يمكننا القول في الأخير أن إنتاج الجزائر من الأشجار المثمرة والكروم جيد وفي مستوى تصاعدي نتيجة لتوسع مساحاتها وأيضا السياسات التي تم تبنيها في مجال الاستثمار الفلاحي.

المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزء مهم من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات ثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي: الأبقار، الأغنام، والماعز، والخيول، والإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.

1- إنتاج اللحوم: يعتبر اللحم من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية تعادل أو تفوق نمو الدخل لدي المستهلك، وذلك بالرغم من انخفاض المستوي الغذائي من البروتين الحيواني للفرد، و لقد ركزت الجزائر جهودها علي صناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء، وذلك لغرض تخفيف الضغط المرتب علي استهلاك اللحوم الحمراء و تلبية أذواق المستهلكين، بالإضافة إلي انخفاض الأهمية النسبية للمحددات المواردية والزراعية والطبيعة على نقل وتوطين التقنيات الحديثة التي ترتبط بمدى توفر

الاستثمارات المالية الكافية للقيام بها، وسوف يتم التطرق إلي نوعي اللحوم الحمراء والبيضاء كل علي حدة، نظرا إلى تباين معدلات الإنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي من كل صنف.

1-1 إنتاج اللحوم الحمراء: يتأثر إنتاج اللحوم الحمراء بالظروف و العوامل المناخية، وخاصة الهطولات المطرية وانعكاسها علي حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، و بخصوص مساحة المراعي والمراتع وهي الأراضي التي لا تستغل في أي نشاط فلاحي منذ أكثر من 5 أعوام ، وتستعمل كمراع للمواشي، فإنها تتربع علي مساحة تقدر ب 31,7 مليون هكتار، فإن تبدو قليلة لا تفي بالاحتياجات العلفية للحيوانات، وهذا ما يفسر جزء منه مستويات الإنتاج من اللحوم الحمراء التي ما زالت اقل من حجم الاستغلال المحلي كغيرها من المنتجات الزراعية الغذائية، وعرفت اللحوم الحمراء تذبذبا في الإنتاج تماشيا من الظروف المناخية وسياسات الدعم المتبعة[1]، و هذا ما تعبر عنه الإحصائيات المسجلة خلال الفترة 2017-2019 التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (04): إنتاج اللحوم الحمراء للفترة 2017-2019، (الوحدة ألف طن)

نوع اللحم	2017	2018	2019
الأبقار والجواميس	166,29	153,19	152,54
الأغنام والماعز	367,32	35,00	350,77
الإبل(الجمال)	10,28	11,00	6,51
إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء	543,89	199.19	509,82

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية-المجلد 40.

يبين الجدول السابق أن إنتاج اللحوم بشكل عام قد عرف انخفاضا من سنة 2017 إلى غاية 2019، ففي هذه السنة الأخيرة تحسن الإنتاج فبلغ حوالي 509,82 ألف طن، وذلك بمعدل نمو يعادل 60.92 %بالمئة مقارنة بما تم تسجيله سنة 2018، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد سجلت أعلى نسبة إنتاج مقارنة مع ما تم تسجيله في السنوات اللاحقة حيث قدر ب 543,89 ألف طن.

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص193-198

1-2 إنتاج اللحوم البيضاء: تعتبر اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن، وقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال الإعانات والقروض وتوفير البينية التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص والاستثمار في هذا المجال، ونتيجة للجهود المبذولة فقد نتجت عنها نتائج مشجعة باتجاه الاكتفاء الذاتي، وبالرغم من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في هذا المجال، إلا أن إنتاجها قد عرف تذبذبا من فترة لأخرى[1]وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (05): إنتاج اللحوم البيضاء للفترة 2017-2019(الوحدة ألف طن)

نوع اللحم	2017	2018	2019
لحم الدجاج	469,63	482,00	264,08
لحوم الدواجن الأخرى (البط، الإوز، الديك الرومي، الأرانب والحمام وغيرها)	60,18	58,00	35,35
إجمالي إنتاج اللحوم البيضاء	529,81	540,00	299,43

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية-المجلد 40.

من بيانات الجدول نلاحظ أن اللحوم البيضاء سجلت سنة 2017 إنتاجا بقيمة 529.81 ألف طن، لتشهد بعد ذلك زيادة في الإنتاج حيث سجلت سنة 2018 ما قيمته 540.00 ألف طن وهي أعلى قيمة، لتعود بعد ذلك للانخفاض مرة أخرى سنة 2019 بتسجيلها قيمة 299.43 ألف طن.

2-إنتاج الأسماك، الحليب، البيض والعسل الطبيعي: سنعبر عنها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(06): إنتاج كل من الأسماك، الحليب، البيض والعسل الطبيعي للفترة 2017-2019(الوحدة ألف طن)

	2017	2018	2019
الحليب	3521,21	3280,00	3189,24
البيض	394,23	314,04	341,56

[1]فوزية غربي، مرجع سابق، ص202.

الأسماك	108,30	120,35	104,88
العسل الطبيعي	6,12	7,36	6,35

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية–المجلد 40.

يتبين من الجدول السابق أن إنتاج الحليب للفترة الممتدة بين 2017–2019 قد عرف انخفاضا مستمرا في الإنتاج، إذ بلغ قيمة إنتاجه سنة 2017 ما يعادل 3521,21 ألف طن والتي تعتبر أعلى قيمة، لينخفض بعدها سنة 2018 بما قيمته 241.21 ألف طن مقارنة بالسنة السابقة، واستمر في الانخفاض فوصل سنة 2019 إلى 3189,24 ألف طن.

وبالنسبة للبيض توضح البيانات الواردة أن إنتاجه عرف تذبذبا خلال الفترة بين 2017–2019، وتجدر الإشارة أن سنة 2017 قد عرفت أعلى مستوي إنتاجي من هذه المادة قدر بحوالي 394,23 ألف طن، ثم يميل نحو تسجيل انخفاض محسوس سنة 2018 بقيمة قدرها 80.19 ألف طن، ليعود بعدها للارتفاع فيسجل سنة 2019 قيمة 341,56 ألف طن. ومن بين الأسباب وراء هذا التذبذب في وتيرة الإنتاج نذكر رفع الدعم الحكومي عن نشاط تربية الدواجن، ودون أن ننسى أنفلونزا الطيور التي تأثر سلبا على هذا القطاع.

بالنسبة للأسماك والصيد البحري خلال هذه الفترة قد عرف ارتفاعا وانخفاضا في الإنتاج، فسجل ما قيمته 108,30 ألف طن سنة 2017، ليرتفع بعدها بما قيمته 12.05 ألف طن سنة 2018، ثم يسجل بعدها أقل قيمة إنتاج له في سنة 2019 والتي قدرت ب104,88 ألف طن، وتعتبر قيم لا بأس بها مزامنة مع تدعيم القطاع واستقلاليته في إطار وزارة تدير مختلف شؤونه التنظيمية والتسييرية، ومع ذلك يبقي متوسط الاستهلاك السنوي للفرد الجزائري بالنسبة للأسماك لا يتعدى 4.06 كغ/سنة للفرد، وهي نسبة تعتبر من المستويات الضعيفة مقارنة ببعض المناطق من العالم.

أما العسل نلاحظ أن إنتاجه غير ثابت بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل أكبر قيمة له سنة 2018 وقدرت ب 7,36 ألف طن، بعدما كانت في السنة السابقة لها بقدر 6,12 ألف طن، لتعود للانخفاض في السنة الأخيرة 2019 بتسجيله لقيمة 6,35 ألف طن.

أخيرا ما يمكن قوله عن القطاع الحيواني في الجزائر أنه يواجه الكثير من المعوقات أولها نقص الموارد العلفية وتقلبها تبعا لمعدلات التساقط، دون أن ننسى أيضا تدني نوعية السلالات وإنتاجيتها نظرا الأساليب الإنتاجية القديمة.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات الزراعة.

تعتبر الزراعة بطبيعتها من أكثر القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية مواجهة للمشاكل والمعوقات والمحددات، وذلك بحكم ما تطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط بها ويؤثر فيها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها باستمرار.

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية

تنقسم أبرز المشاكل والمعوقات التي يعرفها القطاع الزراعي الجزائري إلى ما يلي:

1- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية: تتمحور المشاكل الكمية و النوعية للموارد الأرضية حول المتغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة على قدرتها و استدانة عطائها، وتلعب العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بل أنها تحتل الصدارة في ذلك فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق الإنتاج مهما بذلت من جهود، حيث أن المساحات الفلاحية المستعملة هي عبارة عن تلك الأراضي التي تشمل فقط على الأراضي المحروقة كالزراعات النباتية والأراضي المستريحة مؤقتا أي أن نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ضئيلة مما يستوجب السعي للتقليل من مساحة الأراضي البور لاستغلالها في الزراعة بالمزيد من الاستصلاح وتجنب استغلال الأراضي الزراعية لاستعمالات غير زراعية بالمزيد من الاستصلاح، وتجنب استغلال الأراضي لاستعمالات غير زراعية كالتوسع العمراني أو في مجال الاستثمار الصناعي .... الخ، فالأراضي الزراعية بالجزائر تعاني من تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات إلى جانب اختلال العلاقة بين الأراضي والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأراضي غير اقتصادية بحيث يقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر الإنتاج والإنتاجية.

2- مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد المائية: تعاني الجزائر من مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه إذ تعرف تحديات مائيا تمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار و ذلك بالرغم من ندرتها و تذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة و كذلك من حيث مدة الهبوط، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى، وتؤثر كميات الهطول المطري بصورة مباشرة على مصادر المياه السطحية و الجوفية، وكذلك علي مخزن السدود، وتعاني المناطق

الشمالية الغربية في كثير من الأحيان من ظاهرة الجفاف تليها بدرجة ثانية منطقة الوسط، وبالطبع سيكون لندرة المياه إلى جانب التسيير المنعدم الفعالية انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية ، كما قد يترتب عنه من جهة أخرى تأثيرات جد مضرة على جوانب أخرى بنفس الأهمية، مثل صحة السكان و الإطار المعيشي و النشاطات السياحية و الأنظمة البيئية و كذا كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية و نوعيته.[1]

3-معوقات مناخية:

- **الجفاف:** شهدت فترة التسعينات تحديدا موجات متتابعة من حالات الجفاف شكلت حالة شبه مستمر من الجفاف أحدث ضررا بالغا في الزراعية و الفلاحين في كثير في المناطق، فقد تزامن مع موجة الجفاف تقلبات حادة و تذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي و بالخصوص في مجال الحبوب كما ألحق الجفاف أضرارا بالغة بالأحوال الاقتصادية و المعيشة لأعداد كبيرة من المزارعين مما أضطرهم لترك العمل الزراعي، كما أدت موجات الجفاف المتلاحقة إلى زيادة المساحات التي لحقها التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية، كما أربكت حالات الجفاف السياسات الزراعية الموضوعة بحيث أجبرتها على مراجعة خططها و متطلبات تنفيذها، ولم تنج خزينة الدولة من الخسارة نظرا لتعويضات التي تقدمها للمتضررين من الجفاف.
- **تملح التربة:** تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من تربة التي تترسب وتتراكم فيها الأملاح الذاتية في الماء، ويحدث هذا التراكم نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة، كما يمكن أن تتكون الأملاح من الترسبات الجوي للأملاح قرب سواحل البحر، وتعرف هذه الأنواع من التربة بالتربة المتأثرة، والتي تتصف بانخفاض إنتاجها.
- **التصحر:** من مخاطر التصحر أن المزارعين في المناطق الجافة والمحايدة للصحراء يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثا عميقا عدة مرات، مما يهيئ ظروفا مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتي

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008، ص 249-263.

الموسم جافاً، وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة تتعري الأرض و \تتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية.

ثانيا: مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج و الإنتاجية و يعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية بالدرجة الأولى إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، إذ غالبا ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات و المعدات كالجرارات والحاصدات و الآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة، إضافة لاستخدام كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية و المبيدات و البذور المحسنة، فضلا على استخدامها استخداما سيئا، فقد تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد مثل ملوحة الأرض المروية، و عدم حصر الأراضي و الاحتياجات السمادية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، ونقص الإرشاد الفني لمزارعين حول كيفية الأمثل لاستخدامها.

ثالثا: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية

وهي تلك المشاكل التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وتنظيمات من حيث قدرتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال، ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل في:

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية إلا انه لاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وفي الإنتاج، والملاحظ أن التكوين في القطاع الزراعي لم يحقق نتائج مرضية إذ لم يساهم كما كان يجب في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العمال بسبب نقص التمويل من جهة والوضعية الغير مشجعة للعمل الزراعي من جهة أخرى، حيث نادرا ما يقبل الطلبة والمكونون على التكوين في هذا القطاع غير المفضل اجتماعيا وغير المغري ماديا، حتى الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين ألفلاحي غالبا أنهم إما لا يكملون تكوينهم أو أنهم إذا أكملوها لا يزاولن نشاطا فلاحيا، فمثلا من بين 100 متخرج من المعاهد الفلاحية 40 منهم فقط يستمرون في هذا الميدان، لذا وجب العمل على إجراء تعديلات هيكلية مؤثرة في سياسة التعليم بصفة عامة والتعليم الفني منه

بصفة خاصة، بالشكل الذي يعمل على توفير مصادر العمالة الفنية المدربة واستقرارها من خلال تطويره ودعم مؤسساته، وإنشاء مراكز تدريب تهدف لزيادة كفاءة العمالة ودعم قدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج التكنولوجية الحديثة.

- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغل الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة والذي يحتاجونه ميدانيا، لأنها غالبا ما تكون غير معدة لمعالجة المشاكل العملية المعاشة واقعيا حيث اتضح جليا مدى محدودية مستوى التدريب في كثير من المواقف ذات الصلة بالعوامل التي تعيق تطور الإنتاجية الزراعية، ومثال على هذا أن عدد من المعاهد الفلاحية لا تتوفر على مزارع للدراسة التطبيقية، إذ نجد أنها تأخذ بنمط المعاهد البيولوجية النظرية، على اعتبار أن المعرفة العلمية الزراعية هي تطبيقية بنسبة كبيرة، حيث أنه عندما يتخرج المتكون يجد نفسه بعيدا عن الواقع ولا يستفيد من سنوات دراسته النظرية بيكون مضطرا لهجر العمل الزراعي والابتعاد عنه.
- **انتشار الأمية وانخفاض المستوى المعيشي:** لا شك أن انخفاض المستوى التعليمي بين المزارعين يؤدي إلى مزيد من الجهل بين السكان وخاصة سكان الأرياف، فانتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي يجعلان الفلاح مقتنعا بأنه لن يتعلم شيئا من غيره وأنه الوحيد المؤهل تعليم أبناءه وغيرهم مهنة العمل الزراعي السليم، وبالتالي يتمسك بالأساليب التقليدية في الإنتاج معارضا أي تجديد يمكن الاستفادة منه، وبذلك يبقى عالم الزراعة في أمية لا يستطيع الاستفادة من التطورات والأساليب العلمية المتاحة، وإنما يكرس التخلف ويصبح في تبعية للآخرين.[1]
- **مشاكل التسويق:** يعاني التسويق الزراعي بالجزائر مثله مثل الإنتاج من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توفر الحد الأدنى من الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين والأساليب المناسبة لعمليات

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 264-287.

ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال، أضف لذلك انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات.

- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** تتوفر الزراعة الجزائرية على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها غير مستغلة كمل يجب وليست مسخرة لتفعيل أنشطة التنمية المختلفة، إذ نجد مثلا أن الكثير من مديريات الخدمات الزراعية تتوفر على تعداد بشري يفوق المطلوب مما يجعلها لا توفق في توجيه طاقاتها نحو جمع المعطيات الصحيحة على كل مواردها البشرية وتحليلها لبناء قوة فعالة قادرة على المساهمة في تقديم اقتراحات ميدانية لتحسين الإنتاج الزراعي، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون الأجهزة المختلفة الموكلة إليها عملية دعم النشاط الزراعي تخضع لتسيير إداري يتعارض من حيث طبيعته مع إدارة النشاط الزراعي الميداني.
- **التمويل الزراعي:** يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة كما وكيفا، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء على كاهل المزارع فقط بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي تنمية المجتمع الريفي، ولقد كان هدف التمويل الزراعي المؤسسي في الأصل إنقاذ المزارعين من مصادر التمويل غير المؤسسية التي كانت تستغل حاجتهم المالية أسوء استغلال، وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في الإنتاج مع تخفيض نفقاتهم ما أمكن بغية حصولهم على هامش ربح معقول مقابل عملهم، ويعتمد التمويل الزراعي في الجزائر في الغالب على بنوك متخصصة تابعة للقطاع العام كبنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي...، لتمويل النشاط الزراعي الموسوي والاستثماري البسيط وتقديم السلفيات المدعومة في بعض الحالات لتسهيل انسياب المدخلات الزراعية وتسويق المحاصيل الزراعية، وعن الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي كانت نسبتها من الاقتصاد الوطني ككل تقارب سنة 1990 حوالي 9.67% لترتفع سنة 1991 إلى 16.32%، ثم لتنخفض بعد ذلك مسجلة سنة 1993 نسبة 9.92%، وهذه النسب تبين ضعف نصيب القطاع الزراعي من الاعتمادات المالية ، وهذا يعد عائقا أساسيا أمام التنمية الزراعية، حيث أن قلة التمويل معناه قلة الاستثمارات وما تجره من تبعات.[1]

[1] فوزية غربي، المرجع نفسه، ص 287-291.

المبحث الثالث: دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، ويهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقي لقطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدول الخاصة بداية الألفية الثالثة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الاتفاقيات لديها، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تأمين وتوفير مناصب العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في مناطق الريف، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول علي النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى عوائد الإنتاج الزراعي و ما يتحتم عنها قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: دور القطاع الزراعي في التشغيل

للقطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل و التقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بما حوالي 36 بالمئة من مجموع السكان في 2006، وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الزراعي تقدر 2 بالمئة سنويا، بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان ب 1,8 بالمئة، و هو ما بين إمكانية القطاع في استبعاد عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الزراعي يعرف الهجرة الريفية، البطالة المقنعة، البطالة الرسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العامل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة[1]، ولإعطاء صورة عن مساهمة قطاع الزراعي في توفير مناصب شغل وتطورها تقوم بدراسة و تحليل الجدول التالي الذي يوضح لنا القوى العاملة بالقطاع الزراعي مقارنة بالقوى العاملة الكلية للفترة 2010-2016:

[1] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-3-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012، ص36.

جدول رقم (07): القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 2010 -2016 (الوحدة: ألف نسمة)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القوى العاملة الكلية	10544	11285	11423	11964،04	11454	11931	12117
القوى العاملة الزراعية	2420،17	2442،6	2476،50	2528،90	2550،90	4959،8	2545

المصدر: الكتاب السنوي الإحصائيات العربية من 2010_2016[1]

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن ارتفاع في حجم القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2010-2014 وهذا راجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي عرفتها ومختلف التسهيلات التي منحتها الدولة لهذا القطاع، غير أنها بدأت بالتراجع منذ سنة 2014 ومن مسبباته هجرة القوى العاملة من قطاع الزراعة للقطاعات الأخرى بسبب الفوارق في المداخيل إضافة لنقص الإمكانيات المادية، دون أن ننسى الهجرة الريفية نحو المدن.

المطلب الثاني: دور القطاع الزراعي في توفير الحاجيات الغذائية

من أهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم خاصة الدول النامية مشكلة الأمن الغذائي ووفرة الغذاء، وذلك بسبب عدم مقدرتها على تلبية وتوفير الحاجيات الغذائية لسكانها لأن توفير هذه الحاجيات بكميات مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الاستقرار واتجاه الأفراد إلى عملة التشييد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان حيث تعتبر الزراعة المصدر الأول والوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغت الدولة من تقدم ، لهذا حاولت الجزائر منذ الاستقلال مواجهة هذه المشكلة من خلال مخططاتها التنموية والإصلاحات التي طبقتها على القطاع الزراعي في تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، والتي

[1] فتيحة بوهرين، **دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017**، مجلة الأبحاث، مجلد 06، العدد02، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2021، ص02.

نتج عنها تحسن في الإنتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد من السلع الغذائية والتقليل من استيرادها.[1]

ولأجل معرفة مدى وفرة الغذاء وتطورها في الجزائر وإمكانية الحصول عليه يمكننا اعتماد مجموعة مؤشرات تدلنا على مستوى الأمن الغذائي وهي:

1-تطور الاكتفاء الذاتي من الغذاء: من خلال هذا المؤشر نتعرف على مدى تغطية الإنتاج الزراعي الوطني للطلب المحلي على الغذاء أو الاستهلاك، وبالتالي سنتعرف على تطور الإنتاج الزراعي لأهم السلع الغذائية ومدى تلبيتها للطلب المتزايد وكذلك مدى اللجوء للواردات لتغطية الطلب على الغذاء.

والجداول التالية توضح لنا تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية النباتية والحيوانية:

جدول رقم (08): تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية النباتية (%) 2000-2016

	الحبوب	القمح/الدقيق	الذرة	الأرز	الشعير	الدرنات	البقوليات	السكر	الزيوت والشحوم	الخضر	الفواكه
2000-2004	22.5	30	0.04	0	71.4	93.8	22.9	0	9.75	99.5	92.8
2005	29.8	29.7	0.05	0	87.8	96.8	19.3	0	9.97	99.6	90.7
2007	33.7	33.4	0.07	0	95.4	88.2	20.8	0	5.1	99.7	88.9
2009	39.8	34	0.03	0	95.4	95.4	26.8	0	12.12	99.6	89.7
2011	31.9	33.5	0.02	0	87.3	97.1	27.6	0	13.3	99.7	91.4
2013	39.6	40.7	0.1	0	82.2	98.5	34	0	14	99.7	82.3
2014	21.6	24.7	0.1	0	54.3	97.4	38.9	0	5.6	99.6	90.2
2015	21.3	23.8	0.1	0	57	96.7	31.7	0	7.7	99.6	92
2016	18	19.1	0.1	0	50.5	98.3	31	0	8.7	99.6	94.8

المصدر: الكتاب السنوي للإنتاج الزراعي 26 إلى 37 من إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

انخفض معدل الاكتفاء الذاتي في نهاية التسعينات ليصل إلى 25.12%في الفترة 1998-2002 كأدنى قيمة له 22.5%سنة 2000 بالنسبة لمادة الحبوب، لكن عرف تحسنا في الفترة 2004 إلى 2013 من 22.5% إلى 39.3% بالنسبة للحبوب والسبب هو التحسن البسيط الذي عرفه الإنتاج الوطني في هذه الفترة لهذه المادة، بينما انخفض من جديد بين 2014الى 2016 فقد وصل الاكتفاء منه نسبة 18% فقط لهذا الموسم، وهذا بسبب تراجع الإنتاج المحلي ويعود ذلك للمواسم الزراعية التي عرفت تذبذبا في التساقط، أما بالنسبة للخضر والفواكه والبقوليات فعرفت تحسنا في هذه الفترة بسبب تحسن الإنتاج الوطني، بينما مادتي السكر والأرز فبقي الاكتفاء فيهما مرهون 100% بالسوق الدولية.

جدول رقم (09): تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية الحيوانية 2000-2016 (%)

	اللحوم جملة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الأسماك	البيض	الحليب ومشتقاته
2000-2004	93.31	89.98	99.29	90.59	97.3	41.11
2005	80.55	70.31	100	88.43	99.67	40.86
2007	83.47	76.31	100	91.13	99.45	41.08
2009	88.13	81.35	100	83.53	99.74	46.5
2011	90.5	81.11	99.86	77.47	99.80	96.62
2013	93.1	83.1	100	81.7	99.9	63
2014	90.5	85.5	100.6	74.8	99.8	78
2015	92.4	88.4	100.5	77.1	99.7	82.2
2016	92.7	89	100.3	77	99.6	80.6

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 26 إلى 37 من إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

نستنتج من المعطيات تحسنا محتشما للاكتفاء أو لتغطية الاستهلاك المحلي من الإنتاج المحلي للمنتجات الحيوانية عدا الحليب، والمنتجات السمكية عرفت انخفاضا مهما في السنوات الأخيرة.

2-تطور نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي: نوضح نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي من خلال إحصائيات الشكل الموالي:

شكل رقم (01): تطور نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بالدولار الثابت (متوسط لكل ثلاث سنوات)

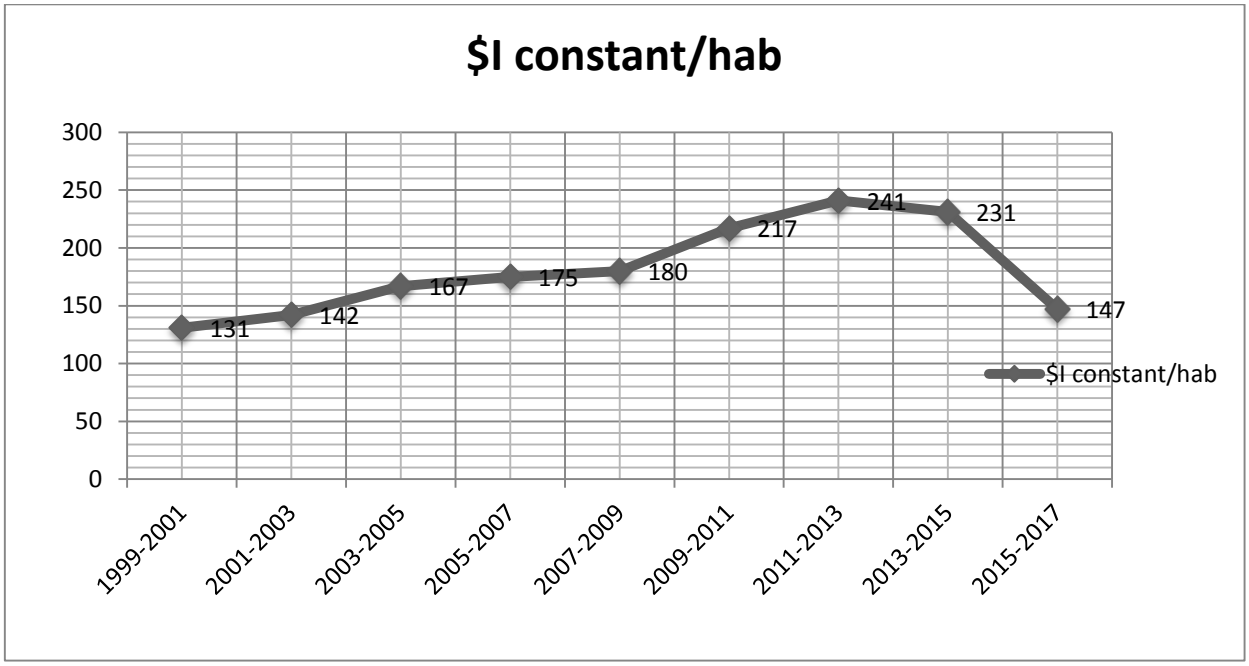

المصدر: http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4

لقد عرف نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي تحسنا من الثلاثي 1999-2001 إلى الثلاثي 2007-2009 بنسبة 37.4%، كما سجلت كذلك الفترة بين 2009 و2013 تحسنا بمعدل 33.8% وهي مرحلة دخول سياسة التجديد الفلاحي حيز التطبيق، ثم عاد هذا المؤشر للتراجع بعد 2014 بسبب تراجع الإنتاج واللجوء للاستيراد لتغطية هذا العجز.[1]

وما يمكن استنتاجه في الأخير أن مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب الوطني تبقى ضعيفة رغم التحسن الكبير الذي عرفته بعض المنتجات (كالحبوب والحليب والبطاطا)، وذلك بسبب عدم

[1] الماحي ثورية، عبد القادر اوزال، **انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، 2020، ص 238-239.

مواكبة تطور الإنتاج للنمو الديموغرافي المتزايد، مما زاد من ارتفاع معدلات التبعية إلى الخارج باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية لتغطية الطلب على المواد الضعيفة الإنتاج.[1]

المطلب الثالث: مكانة الإنتاج الزراعي في الصادرات الجزائرية

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات أحد المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين.

1-تطور الصادرات الزراعية: تمثل الصادرات منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وقد شهد حجم المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير في الأسواق الخارجية تطورا ملحوظا على مدى سنوات، والجدير بالذكر أن المنتجات الغذائية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الزراعية في الجزائر، والجدول يبين لنا تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2016:

جدول رقم(10): تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة: مليون دولار)

السنة	2004-2000	2013-2009	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية	7.46	68.40	7.64	81.64	12.77
الصادرات الغذائية	4.31	18.27	26.30	13.22	77.31

المصدر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2015،2017 data foastat Alegria

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة تطور ملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية للفترة 2000-2016، حيث ارتفعت من 7.46 مليون دولار إلى 12.77 مليون دولار، بنسبة نمو تقدر ب 60%، وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية، حيث أن زيادة كمية الإنتاج

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 37-39.

الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية، وتخفيض حجم الواردات منها.[1]

2-مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات:

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين[2]، والجدول التالي يوضح لنا مساهمة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات:

جدول رقم(11): مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات للفترة 2007-2016، الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات الزراعية
2007-2011	53847.73	113.08
2012	71668	315
2013	65181.08	405.70
2014	62884.29	323.15
2015	34668	235
2016	32026	327

المصدر: اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 34، الخرطوم 2014، ص196ن وإحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية www.douane.gov.dz.

اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بأنه رغم الزيادة في الصادرات الزراعية إلا أنها تساهم بنسبة ضعيفة في إجمالي الصادرات حيث بلغت نسبتها لسنتي 2013 و2014 على التوالي 0.87% و 1.22%، وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني فهو اقتصاد ريعي، حيث تمثل نسبة

[1] سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية للفترة 2000-2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد 26، 2021، ص 41.

[2] محمدغردي، مرجع سبق ذكره، ص40.

مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزء الأكبر حيث بلغت سنتي 2015 و2016 على التوالي 94.54% و 93.84%، وكذلك عند مقارنة نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الوطنية في إجمالي الصادرات مع كل من المغرب وتونس نجدها نسبة ضعيفة، حيث تمثل الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات في المغرب 10% وذلك حسب إحصائيات 2012، إما في تونس سجلت خلال الفترة 2011-2015 نسبة قدرت ب 11% من إجمالي الصادرات.[1]

ويمكننا دراسة تطور نسبة الصادرات الزراعية والغذائية من الصادرات الكلية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(02): تطور نسبة الصادرات الزراعية والغذائية من الصادرات الكلية (%)

(الوحدة: مليون دولار)

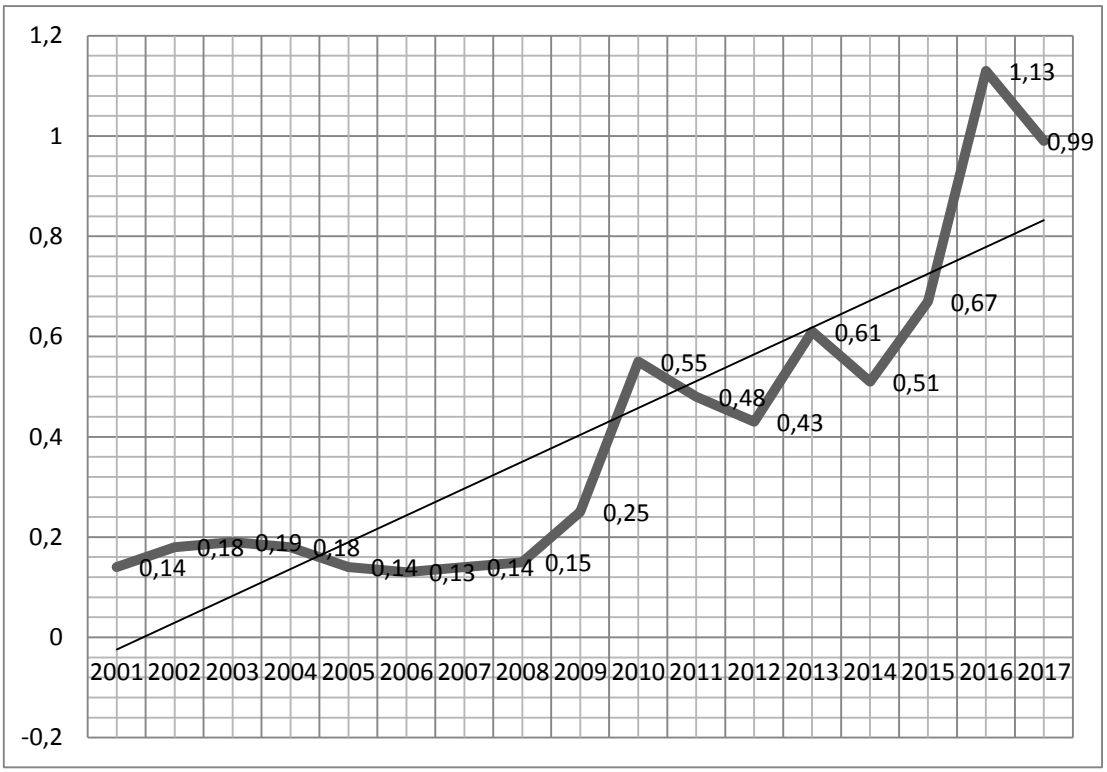

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك http:www.douane.gov.dz

[1] إيمان عاشور، كريم بيشاري، **التسويق الزراعي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد04، العدد 06، جانفي 2018، ص 31-32.

من خلال معطيات الشكل يمكن أن نستنتج ارتفاع الصادرات الزراعية ابتداء من سنة 2009 واستمر التحسن لكل الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018 ، ويمكن إرجاع هذا التطور الايجابي إلى سياسة التجديد الريفي التي تبنتها الدولة ومن بين أهدافها تطوير الصادرات الزراعية، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 28 مليون دولار سنة 2001 إلى 113 مليون دولار سنة 2009، ثم إلى 355 مليون دولار سنة 2001 ثم إلى 373 مليون دولار سنة 2018، وقد ارتفعت الصادرات الزراعية الغذائية من 2009 إلى 2018 بنسبة تقارب 70%، والارتفاع في مساهمة الصادرات الكلية لا يعود فقط لارتفاع الصادرات الزراعية بل كذلك للانخفاض الذي عرفته الصادرات الكلية منذ سنة 2014 من 73489 مليون دولار سنة 2011 إلى 41168 مليون دولار سنة 2018، نتيجة لانخفاض قيمة صادرات البترول.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن مساهمة الصادرات الزراعية لا تزال ضعيفة، نظرا للصعوبات التي تعترض قطاع تصدير المنتجات الزراعية أهمها[2]:

- ❖ سوء تنظيم السوق الداخلي وغياب إطار مهني للمتعاملين في مجال تصدير المنتجات الزراعية.
- ❖ عدم مساهمة البنوك في تمويل الصادرات الزراعية.
- ❖ صعوبة دخول بعض الأسواق الدولية، كالأسواق الأوروبية التي تفرض شروطا صارمة على المنتجات الزراعية الجزائرية، والتي تفتقد الكثير من المعايير التي يجب أن تتوفر في المنتج المخصص للتصدير.

[1] ثورية الماحي، عبد القادر أوزل، مرجع سبق ذكره، ص236.

[2] وسيلة بوفنش، **التسويق الزراعي في الجزائر واقعه واستراتيجية تطويره**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص 130.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل واقع القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن وتطور وضعيته والمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر القطاع الزراعي أساس أي تنمية اجتماعية واقتصادية بالنظر إلى استدامة موارده وإمكانياته، والتي تتوقف عليها عملية الإنتاج الزراعي وتنويعه سواء لتلبية الحاجيات الغذائية المحلية، أو لدخول الأسواق الخارجية في إطار الاستراتيجيات التصديرية المتبعة من قبل السلطات الجزائرية.

الفصل الثالث

رقمنة الإجراءات التصديرية كاستراتيجية لدعم تنافسية المنتجات الزراعية في الجزائر

تمهيد:

في ظل بيئة تتسم بالديناميكية والحركية ومن خلال ما يشهده العالم من عولمة اقتصادية وتحرير الأسواق، حتم على المؤسسات التي تريد أن تجد لها مكانة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية أن تتكيف لمقتضيات التسويق وأن تهتم بكل ما له علاقة بالتنافس، ومن ثم البحث عن الاستراتيجية التنافسية المناسبة لضمان تحسين الأداء، إذ تعد التنافسية شرطا من شروط بقاء المؤسسات واستمراريتها ضمن قطاع أعمالها التي تنشط فيه، كما أن التنافسية لم تعد حاجة مقتصرة على الشركات والمنظمات لكي تبقى وتنمو أو الأفراد ليحظوا بفرص العمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة ناتجها القومي ورفع مستويات معيشة أفرادها، حيث ترى الدول المتقدمة أن التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي لبلدانها، وفي إطار هذا عمدت الحكومة إلى رقمنه الاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع التصدير بشكل خاص من أجل تعزيز وزيادة مستوى التنافسية.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنافسية

المبحث الثاني: تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية وسبل تنميتها

المبحث الثالث: تطور الصادرات الزراعية الجزائرية في ظل رقمنة الإجراءات التصديرية

المبحث الأول: ماهية التنافسية

أصبح مصطلح التنافسية يشكل حلقة أساسية لدى المفكرين الاقتصاديين والمختصين في إدارة الأعمال والمؤسسات، وقد بدأ يظهر بشكل جلي في الآونة الأخيرة في مجالات الأعمال والتجارة والمال والاقتصاد، وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية التنافسية بشكل نظري.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية ومستوياتها

لقد تعددت التعاريف الموجهة للتنافسية باعتبارها مفهوما واسعا يأخذ عدة أبعاد فهي تمتاز بالغموض والتعقيد مما يجعل من الصعب تقديم تعريف محدد لها، فلقد اختلف الباحثون حول مضمونه حيث يرى البعض أن التنافسية فكرة واسعة تضم الإنتاج الكلي والمستوى المعيشي والنمو الاقتصادي، في حين يرى البعض أن مفهومها ضيق يرتكز على تنافسية السعر والتجارة.

أولا: تعريف التنافسية:

تعريف 01: هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة متنام ومستدام.[1]

تعريف02: قام المنتدى الاقتصادي العالمي **WEF** بتعريف التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وتعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الأقدر على النمو على المدى المتوسط والطويل.[2]

تعريف 03: يعرف المعهد العربي للتخطيط **API**التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في القطاعات والأنشطة المتنافسة مع الاقتصاديات الأخرى، ويتناول هذا التعريف الأنشطة التصديرية، ومنافسة المستوردات، والاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

---

[1] عبد الرؤوف حجاج، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي**، مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 اوت55 سكيكدة، 2006-2007، ص06.

[2] المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، جويلية 2011، ص5-6.

[3] المرصد الوطني للتنافسية، **التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري**، دمشق 2012، ص30.

تعريف 04: تعرف التنافسية بأنها استعمال الموارد المتاحة للمؤسسة أو القطاع أو البلد الواحد أحسن استغلال بالنظر لما يجب أن يكون، وبالنظر إلى قوة المنافسين وطريقة استعمالهم لتلك الموارد لمواجهة المنافسين، والتي تتجلى في تحسين الإنتاجية بشكل يسمح بالحصول على نصيب من السوق يتضمن نموا مستمرا خلال المدى الطويل.[1]

من خلال هذا التعريف يمكننا ملاحظة أن التنافسية تكون على عدة مستويات، فهو يختلف حسب المعنى الموجه إليه، سواء كان عن مؤسسة أو قطاع أو دولة، فإذا كان التعريف يخص المؤسسة فالتنافسية في هذه الحالة تتجه لكسب حصة في السوق المحلية أو الدولية على حد سواء، أما إذا كان موجه لقطاع النشاط فهنا يتجه المفهوم لتنافسية مجموعة من المؤسسات العاملة في هذا القطاع، أما إذا كنا نتحدث عن تنافسية الدولة فهنا يتجه تعريف التنافسية إلى تحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد، وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

ثانيا: مستويات التنافسية:

تنحصر في:

1-التنافسية على مستوى الدولة: ليس هناك تعريف محدد لتنافسية الدولة، ومن بين تلك التعاريف المقدمة لها ما يلي:

- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: Word economic forum (WEF): عرف التنافسية بأنها" قدرة البلد على تحقيق معدلات نمور مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"، وهذا التعريف ركز على نصيب الفرد من الناتج الذي يرجع إلى عناصر الإنتاج المقدمة من المنتجين المحليين في البلد المذكور، وكذلك عناصر الإنتاج الأجنبية داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد.[2]

---

[1] نجود حمري، كلثوم ألبز، **إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية**، journal of economicgrowth and entrepreneurship، المجلد02 العدد01 ص63.

[2] العيد فراحتية، **دور نظام المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، تخصص علوم اقتصادية، 2014-2015، ص 161.

- **تعريف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:** يعرف التنافسية على أنها مقدرة البلد على إنتاج السلع الخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقة، فهي وسيلة لتحقيق الرفاهية للسكان والتنافسية فقط.

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** التنافسية الدولية هي القدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية، كما يمكن عموما تعريف تنافسية الدولة ككل ب "قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها".[1]

-وفي وثيقة أخرى (Aldington 1985): تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجيات الوطنية، وهو تعريف مكافئ لتعريف تبناه (Scott and Lodge 1985) وهو "أن التنافسية الوطنية لبلد ما هو قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده".[2]

2- التنافسية على مستوى القطاع: تعرف التنافسية على مستوى القطاع على أنها قدرة مؤسسات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ومن ثم فإن الصناعة التي تتمتع مؤسساتها بالقدرة التنافسية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية،[3] فالقدرة التنافسية القطاعية تقوم ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات ناظمة مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، ومؤسسات ناشطة محورها مهارات إدارية وتقنية تعمل ضمن آليات الإدارة التنافسية، وتتلخص التنافسية على المستوى القطاعي

[1] حجاج عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] د. عيسى محمد الغزالي، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، ديسمبر، 2003، ص5.

[3] وسيلة بوزايد، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011-2012، ص8.

بالقيام بنشاط اقتصادي ضمن آليات فعالة لقوى السوق لجهة قوة الموردين، قوى الزبائن، حرية الدخول والخروج لسوق العمل وحدة المنافسة.[1]

3-التنافسية على مستوى المؤسسة: تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها:

تعريف 01: هي القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد الدولي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال والتكنولوجيا).[2]

تعريف02: هي قدرة المؤسسة على تلبية الرغبات المختلفة للمستهلكين، وذلك عن طريق توفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، ويستطيع المشتري شرائها من جميع أنحاء العالم، مما يحقق نجاحا مستمرا للمؤسسات على الصعيد الدولي والصعيد المحلي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك كم خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة.

تعريف03: هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا ما يعني تلبية حاجيات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى.[3]

المطلب الثاني: أنواع التنافسية وأهميتها

للتنافسية أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤسسات أو الدول، تنقسم لعدة أنواع.

أولا: أنواع التنافسية:

تنقسم لعدة أنواع تتمثل فيما يلي:

[1] ظافر محمد محمود، **القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية**، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015، ص04.

[2] حجاج عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص09-10.

[3] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

1- تنافسية الوقت: بعد تزايد أهمية الوقت للعملاء ازدادت المنافسة القائمة على أساس الوقت بين المؤسسات الصناعية، فالكثير منها تسعى لتوسيع قاعدتها مع العملاء، من خلال التركيز على وقت تسليم المنتوج أول الخدمة للعميل، حيث يعتبر سرعة التسليم من الوسائل المميزة للوقت فيشير هذا البعد لسرعة الوقت بين بداية العملية ونهايتها، ودائما ما تسعى المؤسسة لتقليل الوقت الخاص بتسليم المنتوج أو الخدمة وتلبيتها، أو قد يكون استخدامها داخل العملية على سبيل المثال الوقت المستهلك بين دخول الموارد (خام) إلى غاية خروجها بالكامل وهي جاهزة.

2- تنافسية الجودة: تتحقق الجودة عندما ينجح المنتج في تصميم وتنفيذ وتقديم منتج يشبع حاجات وتوقعات العميل المعلنة حتى تلك التي لم يفصح عنها، لذلك يجتهد المبتكرون في العديد من المؤسسات الصناعية المتميزة لتخيل ما يمكن أن يحلم أو يفكر به العميل(الذي درسوه جيدا)، وما يمكن أن يجعله أكثر رضا في استخدامه للمنتوج أو استفادته من الخدمة، وتعد الجودة بلا شك سلاحا تنافسيا فعالا ولن يمانع عملاء كثيرون في أن يدفعوا أكثر ليتلقوا منتوجات أرفع جودة أو أكثر انسجاما مع توقعاتهم، ويتطلب التنافس بالجودة عدة مقومات تتمثل أهمها في:

- ❖ استلهام حاجات وتوقعات العملاء كأساس لتصميم المنتوجات وكافة وظائف ونظم المؤسسة.
- ❖ جعل الجودة على رأس أولويات الإدارة العليا.
- ❖ زرع وتنمية ثقافة الجودة متضمنة حتمية الأداء السليم من المرة الأولى.
- ❖ اختيار وتدريب وحفز قوى عاملة تنجح في الأداء المتميز القائم على الابتكار.
- ❖ التصميم السليم للمنتوجات والتنفيذ السليم للتصميمات.
- ❖ تطوير علاقات استراتيجية مع الموردين.
- ❖ تبني مفهوم التحسين المستمر تحت مظلة إدارة الجودة الشاملة.

3- تنافسية المرونة: اعتبر كل من hayas and Wheel Wright سنة 1984 أن المرونة كبعد أساسي في الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية، وقام بتمثيل المرونة على شكل عجلة، وكان هناك نمو كبير في كمية البحوث حول هذا الموضوع، لكن من أكثر الأنماط والنماذج للبحوث المعترفة بها على نطاق واسع هو نموذج Brown and al، حيث حددوا ثمانية أنواع مختلفة لمرونة التصنيع وقام Sethi et all سنة 1990 إضافة بعدين لتشمل أحد عشرا بعدا متميزا، كانت هذه الأبعاد تتمثل في: الآلات، المواد، العمليات، التوجيه، المنتوج، الحجم، التوسع، التنظيم، الإنتاج، العملية، السوق، وفي سنة 2000،

وأضاف كل من vokurka and o'leary-kelly، أربعة أبعاد مرونة إضافية: التكنولوجيا، العمل، التصميم والتسليم، لذا الاستراتيجيات التنافسية المختلفة تتطلب أشكالا مختلفة من المرونة في عملية التصنيع، بهدف تحسين الأداء التنافسي للمؤسسة، فالمرونة تشمل القدرة على إنتاج مدى واسع من المنتوجات، وإدخال وتقديم منتوجات جديدة إلى السوق، وتعديل المنتوجات الحالية بسرعة وقدرة تقديم مجموعة واسعة من المنتوجات بسرعة وكفاءة استجابة إلى حاجات العملاء، كما تشمل تصنيع مجموعة متنوعة من المنتوجات في غضون فترة قصيرة من الزمن، وبدون تعديلات رئيسية للمرافق القائمة ولا بد للمؤسسة الصناعية إن أرادت أن تتبع أسلوب المرونة أن تتمتع بالكفاءة.[1]

4-التنافسية حسب معيار السعر: تنقسم إلى التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية كما يلي:

4-1 التنافسية السعرية: إن التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، كما أن لسعر صرف العملة الوطنية تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

4-2 التنافسية غير السعرية: تنقسم إلى التنافسية النوعية والتنافسية التقانية، ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

- **التنافسية النوعية:** تعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، وإضافة خصائص ومميزات فريدة للمنتوجات تعطيها جاذبية تنافسية، ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.
- **التنافسية التقانية:** تعتمد التنافسية التقانية على الصناعات عالية التقانية ذات القيمة المضافة المترفعة.

5-التنافسية الكامنة: تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار.

[1] مريم بروك، **التسويق الدولي بين ضرورة التكيف مع أنظمة الإدارة البيئية وتحديات المنافسة الدولية -دراسة حالة واقع التسويق الدولي في عينة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، تخصص تجارة دولية، 2015-2016، ص146-147.

6-التنافسية الجارية: تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.[1]

ثانيا: أهمية التنافسية:

تكمن أهمية التنافسية في[2]:

- ❖ تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من إطار السوق الصغير إلى رحابة السوق الدولي العالمي، ومن المعلوم في الوقت الحالي أن المؤسسات هي التي تنافس وليست الدول وعليه فإن المؤسسات التي تمتلك ميزات وقدرات تنافسية عالية تكون قادرة على مهمة رفع مستوى معيشة أفراد الدولة، ومن أجل تحقيق هذا وجب استغلال واستثمار كل الطاقات والموارد المتاحة من أجل الوصول إلى مزيد من المعرفة عن حاجات السوق والزبائن، والمنتجات ذات النوعية والجودة العالية وكل ما من شأنه أن يرفع من الإنتاجية.
- ❖ تعمل القدرة التنافسية على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، وتشجيع الإبداع والابتكار ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها، والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج إضافة إلى رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة السكان عن طريق خفض التكاليف والأسعار، وعليه فإن توفير البيئة التنافسية المناسبة تعد وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.
- ❖ تساعد القدرة التنافسية في القضاء على أبرز عقبة تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية والتي تتمثل في عقبة ضيق السوق المحلي والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

وبالتالي أصبح من أبرز ما يميز النشاطات الاقتصادية في وقتنا الحاضر وقوعها في هاجس التنافس وبدأ الاهتمام بالتنافسية كنموذج استرشادي للتنمية.

---

[1] المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] عبد الوهاب بوربعة، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال-موبيليس –**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، تخصص إدارة الموارد البشرية، 2011-2012، ص 71-72.

المطلب الثالث: دوافع التنافسية ومؤشرات قياسها

تتعدد الدوافع التي جعلت الدول تهتم التنافسية باعتبارها ركنا أساسيا في نظام الأعمال المعاصر سنتعرف عليها من خلال هذا العنصر.

أولا: دوافع التنافسية:

يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- ضخامة وتعدد الفرص في السوق المحلي والعالمي بعد انفتاح الأسواق أمام حركة التجارة الدولية.
- وفرة المعلومات عن الأسواق والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة التغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق، وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكز التنافسية.
- سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المنظمات المختلفة، وفيما بين وحدات وفروع المنظمة الواحدة بفضل شبكات الإعلام الآلي وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة وتطبيقات المعلوماتية المتجددة.

إضافة للدوافع التالية[2]:

- تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار، بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة للتحالفات بين المنظمات الكبرى.
- مع زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق تحول السوق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختبار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.

---

[1] الياس سالم، **التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال**، مجلة أبحاث ودراسة التنمية، المجلد 08، العدد 1، جوان 2021، ص233.

[2] عبد الوهاب بوربعة، مرجع سابق، ص 73.

ثانيا: مؤشرات قياس التنافسية

يمكن قياس التنافسية من خلال عدة مؤشرات أهمها:

1-مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA: يقيس هذا المؤشر الأداء التصديري للمنتوج مقارنة بالأداء التصديري العام لإجمالي الصادرات الزراعية على مستوى الدولة المصدرة، وأيضا الصادرات من نفس المنتوج على مستوى الدولة المصدرة، وأيضا الصادرات من نفس المنتوج على مستوى العالم، كما يوضح إمكانيات التوسع في التصدير، ويسمى بمقياس (index balassa) نسبة لواضع هذا المقياس في 1965 ويمكن حسابه بالمعادلة:

$$R.C.AJ=(Xej/Xaj)/\ (Xew/Xaw)$$ [1]

RCAj: الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الدولة من المنتوج إلى السوق العالمي خلال سنة

Xej: قسمة صادرات الدولة للمنتوج إلى السوق العالمي خلال سنة.

Xaj: قيمة الصادرات الزراعية للدولة خلال سنة

Xew: قيمة الصادرات العالمية للمنتوج خلال عام.

Xaw: قيمة الصادرات الزراعية العالمية خلال سنة.

إذا تجاوز هذا المؤشر قيمة الواحد الصحيح (أكبر من 1) دل على وجود ميزة نسبية ظاهرية وقدرة تنافسية لصادرات الدولة من هذا المنتوج في الأسواق الخارجية، والعكس غدا كما المؤشر اقل من واحد، كما يمكن حساب الميزة النسبية الظاهرة المعدلة بالمعادلة التالية:

$$R.C.A^{*}=(RCA-1)/(RCA+1)^{2}$$ [2]

واستخدم هذا المقياس الكثير من الباحثين في علم الإدارة وعلم الاقتصاد على السواء، لقياس تنافسية المؤسسات والقطاع التي تعمل فيه، وعلى رأسهم صاحب نظرية الميزة التنافسية (M.Porter)

[1] رشيد محمدي، **محددات القدرة التنافسية لمنتوج التمور الجزائرية في أهم الأسواق العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد01، السنة 2020، ص437.

[2] المرجع نفسه، ص437.

كنموذج لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية micro في التنافس، على اعتبار أن التنافس يتم بين المنظمات وليس بين الدول.

2-مؤشر التنافسية السعرية: يعتبر السعر النسبي من المحددات الأساسية والهامة في التأثير على المركز التنافسي للسلعة في السوق العالمي، وكلما كان أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة المركز التنافسي لصادرات السلعة من هذه الدولة في مواجهة صادرات الدولة المنافسة، وعلى العكس إذا كان اقل من الواحد، ويحسب السعر النسبي من خلال المعادلة:

Paj=Pc/Pe[1]

Paj : النسبة بين سعر الدولة المنافسة إلى سعر الجزائر (يحسب بنفس الوحدة الدولار مثلا)

Pc : سعر الدولة المنافسة.

Pe : سعر الدولة المصدرة.

3-مؤشر النصيب السوقي Marketshare: هذا المؤشر يمثل أحد الأهداف الرئيسية لعملية التوسع في حجم المبيعات الخارجية، وهو من المؤشرات التنافسية المهمة حيث يعكس ارتفاعه الوضع التنافسي لأي دولة.

ويعبر النصيب السوقي على النسبة المئوية لصادرات دولة ما من سلعة معينة من قبل شركات الدولة في سوق معين إلى واردات تلك السوق من مختلف دول العالم من تلك السلعة أو من خلال منطقة مرجعية (مثلا دول OECD البالغ عددها 25 دولة)، ويتم حسابه بالعلاقة:

MSHji(Xjci/Mcwi)x100[2]

MSHji: النصيب السوقي للدولة j من السلعة i.

Xjci: كمية صادرات الدولة j إلى الدولة c من السلعةi .

Mcwi: إجمالي كمية واردات الدولة cمن العالم من السلعة j.

[1] المرجع السابق، ص439.

[2] المرجع نفسه، ص441.

4-معدل اختراق السوق: في هذه الدراسة يعبر هذا المؤشر عن النسبة بين واردات الدولة من المنتوج واستهلاكها الفعلي من نفس المنتوج، ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

MPRij=Iijk /Qij-Iij+Eij[1]

MPRij : معدل اختراق واردات المنتوج في الدولة j او السوق j.

Iijk : واردات الدولة jمن المنتوج (i) من الدولة k.

Iij : واردات الدولةj من المنتوج (i).

Qij : إنتاج الدولة jمن المنتوج (i).

Eij : صادرات الدولة j من المنتوج (i).

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0و1، وكلما زادت هذه القيمة دل ذلك على اتساع السوق وسهولة دخوله، نتيجة لاعتماده على الواردات من المنتوج لتغطية الطلب المحلي، أما الحالة العكسية تدل على وجود مؤسسات محلية داخل السوق ذات تنافسية كبيرة وقادرة على منافسة الدخول هذا السوق وزيادة المبيعات من المنتوج قيد الدراسة.[2]

المطلب الرابع: الجهات التي تعني بقياس التنافسية

تهتم العديد من الهيئات بقياس التنافسية والتي تتجلى في[3]:

1-المعهد العربي للتخطيط API: يعرف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية.

بالاستناد إلى هذا التعريف قام المعهد العربي للتخطيط ببناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين وهما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة، حيث يركز مؤشر التنافسية الجارية على الأداء الحالي والعوامل المؤثرة فيه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات، في

[1] المرجع السابق، ص 442.

[2] المرجع نفسه، 442.

[3] المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 22-25.

حين يركز مؤشر التنافسية الكامنة على القدرات عميقة الأثر والتي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وتتضمن رأس المال البشري، وتوطين التقانة والبنية التحتية التقانية، والشكل الموالي يبين لنا المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية:

شكل رقم (03): المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية

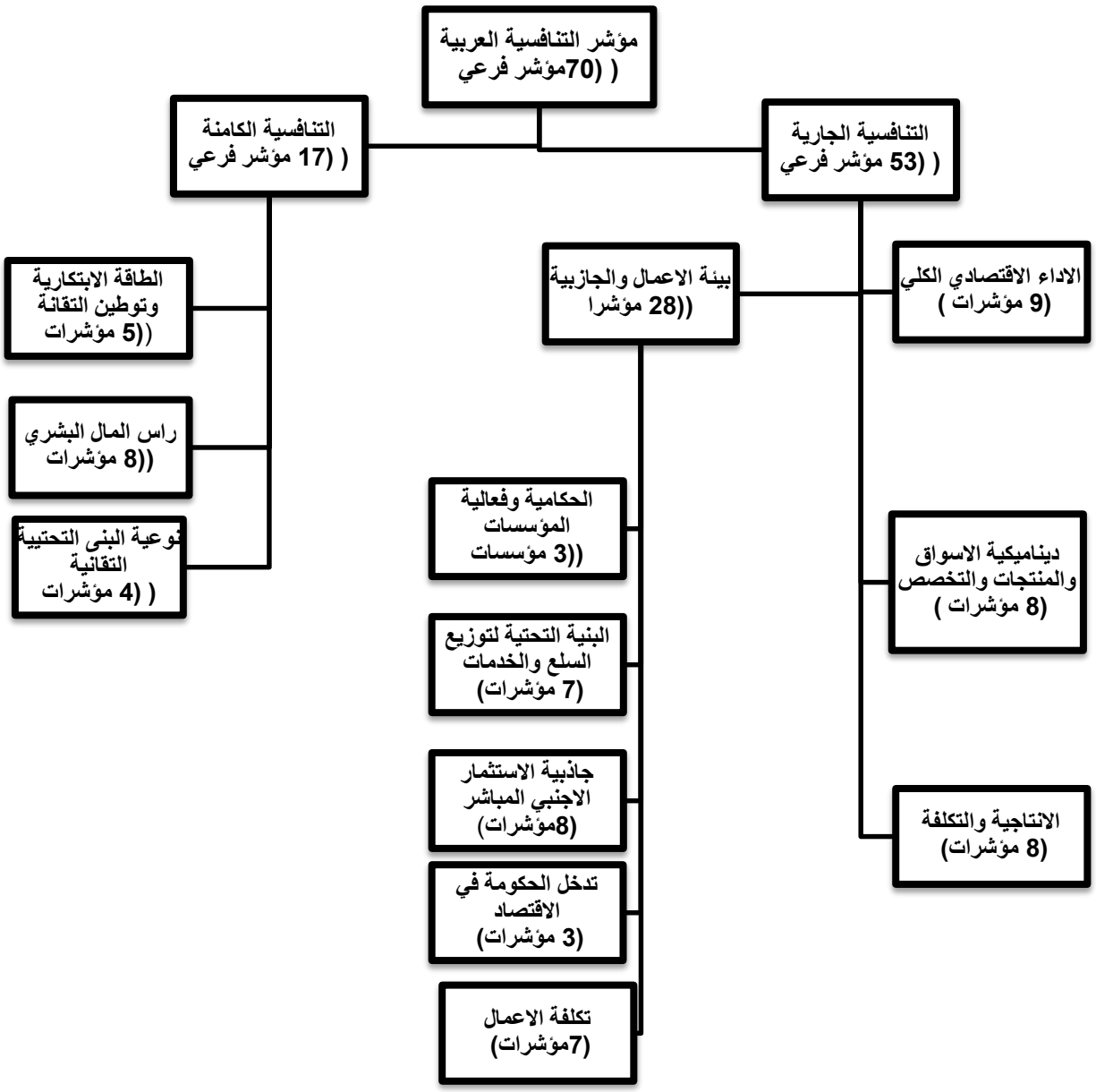

المصدر: المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، ص23

2-المعهد الدولي للتنمية والإدارةImd : يعرف المعهد الدولي للتنمية والإدارة التنافسية على أنها قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية، وتحقيق الازدهار للشعوب.

وبناء على هذا التعريف قام المعهد الدولي للتنمية والإدارة برصد وتحليل مؤشرات التنافسية في أربعة مجموعات رئيسية وهي الأداء الاقتصادي ، والفاعلية الحكومية ، وكفاءة قطاع الأعمال ، والبنية التحتية، وترتكز مجموعة الأداء الاقتصادي على قياس مؤشرات الاقتصاد المحلي، والتجارة الدولية، والاستثمار الدولي ، العمالة والأسعار، وتقيس مجموعة الفاعلة الحكومية مؤشرات التمويل العام، والسياسيات المالية، والإطار المؤسساتي، والإطار الاجتماعي، وتشريعات الأعمال، كما تركز مجموعة كفاءة قطاع الأعمال على قياس مؤشرات الإنتاجية، وسوق العمل، التمويل والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم، في حين تركز مجموعة البنية التحتية على قياس مؤشرات البنية الأساسية، والتقانية، العلمية، الصحة، البيئة

والتربية والتعليم، ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية والتي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية كما يلي:

شكل رقم (04): المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة

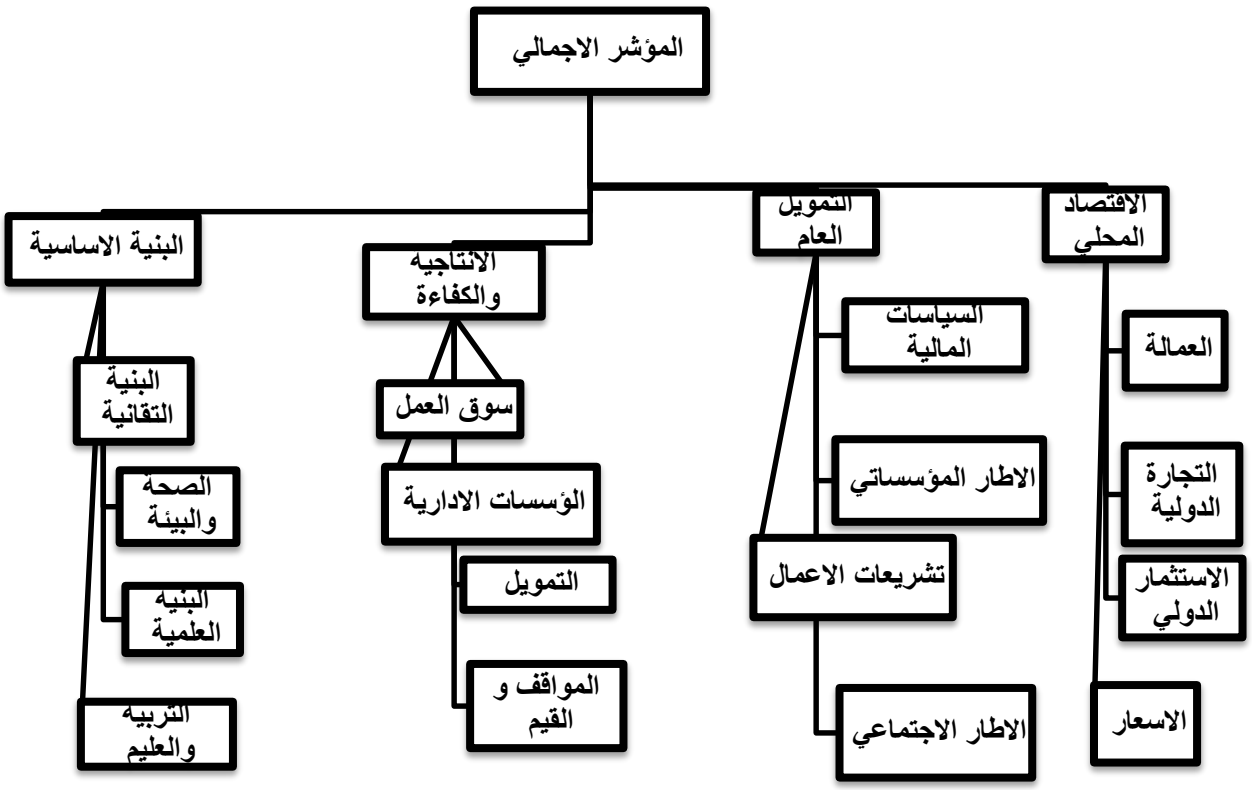

المصدر: المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، ص24

3-المنتدى الاقتصادي العالمي WEF: قام المنتدى الاقتصادي العالمي WEFبتعريف التنافسية على مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وتعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الأقدر على النمو على المدى المتوسط والطويل، وتتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطوير المستمر، لتشمل أكبر عدد من المؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموها، ويستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF في إعداد تقرير التنافسية العالمية نوعين من البيانات وهما:

- البيانات الرقمية:HARDDATE تشكل البيانات الرقمية ثلث مؤشر التنافسية الإجمالي، ويتم الحصول عليها من مصادر متنوعة محلية وعالمية مثل البنك الدولي wb وصندوق النقد الدولي IMF، واتحاد الاتصالات العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

- بيانات مسح رأي قطاع الأعمالSurveryData : وتشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، وتهدف إلى تجميع معلومات فائقة القيمة من رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية لمجموعة واسعة من المتغيرات تكاد تكون مصادرها معدومة في اغلب الأحوال، وتوفر مصدرا فريدا مطلعا على محركات النمو للاقتصاد، وتعبر عن سلامة بيئة الأعمال ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي، ومقارنتها بمجموعة من الدول.

ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF بمعاملة الدول المدرجة في التقرير معاملة مختلفة وفقا لمرحلة التطور الاقتصادي التي بلغها البلد، حيث يقوم بتقسيم الدول المدرجة إلى ثلاث مراحل للنمو، وهي:

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج؛ وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، واليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرافي المتميز، والمناخ المناسب مثل دول غانا، والهند، ونيجيريا وباكستان.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة؛ وهي الاقتصاديات التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة مثل دول البرازيل، الصين، والأردن، ولبنان، تونس وتركيا.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار؛ وهي الاقتصاديات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الإبداع والابتكار بوصفها محرك أساسي للنمو مثل دول فرنسا، ألمانيا وإيطاليا، اليابان، وسويسرا.

المبحث الثاني: تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية وسبل تنميتها

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد متطلبات التنافسية، فبالنسبة لآدم سميث يعتبر أن التخصص وتقسيم العمل هما المحددان الرئيسيان للتنافسية، بينما النيوكلاسيكية فركزوا على دور الاستثمار الرأسمالي المادي والبنية التحتية، وصولا إلى النظريات الاقتصادية الحديثة، والتي ركزت على دور التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي وعوامل أخرى، والجدير بالذكر أن تقرير التنافسية العالمية قد اتخذ من تلك العوامل ركيزة أساسية كمحددات يعتمد عليها لقياس تنافسية الدول.

المطلب الأول: وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية العالمية

تسعى الجزائر جاهدة لدفع عجلة التنافسية بها، وبالتالي رفع جاذبيتها الاستثمارية للاستثمارات المباشرة سواء الوطنية أو الأجنبية، ومن ثم رفع مستويات التنمية والنمو، وعملا على إبراز ما حققته الجزائر تنافسيا على الصعيد العالمي سنقوم بإبراز موقف الجزائر في مؤشرات التنافسية العالمية.

1-أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية (GCI):

شهد مركز الجزائر تراجعا بين الدول المشاركة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، حيث تراجعت من المرتبة 86 من أصل 139 دولة بواقع 3.96 نقطة سنة 2010-2011، إلى المرتبة 87 من بين 142 دولة بواقع نفس النقطة السابقة، هذا يعني أن الجزائر قد تراجعت بمرتبة واحدة في سلم الترتيب، ثم إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة بواقع 3.72 نقطة سنة 2012-2013، بتراجع كبير قدره 23 مرتبة وهو تقهقر مسجل من بعد 10 سنوات من إنفاق مئات الملايير من الدولارات، في فترة أعلنت فيها السلطات العمومية عن إجراءات في صالح الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي، ويتراوح مجموع النقاط بين 01 و07 حيث يمثل 01 الأسوء و07 الأفضل، والجدول التالي سيوضح لنا أداء الجزائر وفق لمؤشر التنافسية العالمية:

جدول رقم (12): أداء الجزائر وفق لمؤشر التنافسية العالمية

السنة	المرتبة	مجموع النقاط (1-7 نقاط)
مؤشر التنافسية العالمية 2010-2011 (من بين 139دولة)	86	3.96

مؤشر التنافسية العالمية 2011-2012 (من بين 142دولة)	87	3.96
مؤشر التنافسية العالمية 2012-2013 (من بين 144دولة)	110	3.72

المصدر: عطاء الله بن طيرش، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ص 20.

2-ترتيب الجزائر وفقا للعناصر الرئيسية لمؤشر GCI:

بالنظر إلى واقع الاقتصاد الجزائري في مجال القدرة التنافسية بحسب تقارير التنافسية الدولية التي يعدها منتدى الاقتصاد العالمي، نلاحظ أن ترتيب الاقتصاد الجزائري قد تراجع وفقا للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية، على النحو التالي:

2-1 مؤشر المتطلبات الأساسية (Basic Requirements): يمكن إبراز ترتيب الجزائر في هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13): ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية

السنوات	المتطلبات الأساسية		المؤسسات		البنية التحتية		استقرار الاقتصاد الكلي		الصحة والتعليم الابتدائي	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2010-2011	80	4.32	98	3.46	87	3.49	57	4.75	77	5.56
2011-2012	75	4.44	127	3.11	93	3.43	19	5.72	82	5.5
2012-2013	89	4,22	141	2.66	100	3.61	23	5.71	93	5.37

المصدر: عطاء الله بن طيرش، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ص 20.

من خلال المعطيات المذكورة في الجدول أعلاه نجد أن الجزائر حققت الترتيب 80 بمؤشر بلغ 4.32 سنة 2010-2011، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: ففيما يتعلق بجودة المؤسسات صنفت في المرتبة 98 بمؤشر 3.46، وفي مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 87 بمؤشر 3.49، وفي مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي صنفت في المركز 57 دوليا بمؤشر 4.75، أما فيما يتعلق بمؤشر الصحة فقد صنفت في المركز 77 عالميا بمؤشر 5.56.

أما في سنة 2011-2012 حققت الجزائر ترتيب 75 عالميا بمؤشر 4.44، وذلك استنادا للمؤشرات الفرعية التالية: حيث مجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات صنفت في المرتبة 127 بمؤشر 3.11، وبالتالي تراجعت 29 مرتبة مقارنة بسنة 2010-2011، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 93 بمؤشر 3.43 وبالتالي قد تراجعت ب6 مراكز، وفي مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي صنفت في المركز 19 بمؤشر 5.72، حيث أن الجزائر تحسنت كثيرا في هذا المؤشر ب38 مركز، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المرتبة 93 بمؤشر 3.73، وبالتالي هو في تدهور مستمر بـ 5مراكز.

أما خلال الفترة 2012-2012 فقد حققت الترتيب 89 بمؤشر 4.22، بالتالي فهي في تدهور مستمر من سنة لأخرى بمقدار 14 مركز، وذلك استنادا للمؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات حققت المرتبة 141 بمؤشر 2.66 ، أي تراجعت ب 14 مركز، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 100 بمؤشر 3.16 بمقدار تراجع ب7 مراكز، أما مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي صنفت في المركز 23 بمؤشر 5.71، فنلاحظ استقرار في هذا المؤشر، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 93 عالميا بمؤشر 5.37 بمقدار تراجع 11 مركز.

عموما نلاحظ بأن كل المؤشرات الأساسية الفرعية في الجزائر هي في تدهور وتقهقر مستمر، والتي تمثل إحدى الدعامات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تمثل مؤشرا لارتقاء مستويات التنمية بالدول.

2-2 مؤشر تعزيز الكفاءة EfficiencyEnhancers: يمكننا إبراز ترتيب الجزائر في هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (14): ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة

السنوات	تعزيز الكفاءة		التعليم العالي والتدريب		كفاءة سوق السلع		كفاءة سوق العمل		كفاءة سوق المال		الجاهزية التكنولوجية		حجم السوق	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2010-2011	107	3,49	98	3.59	126	3.57	123	3.74	135	2.82	106	2.58	50	4.26
2011-2012	122	3.35	101	3.51	134	3.38	137	3.41	137	2.64	120	2.83	47	4.35
2012-2013	136	3.08	106	3.36	143	2.99	144	2.79	142	2.79	133	2.59	49	4.34

المصدر: عطاء الله بن طيرش، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ص22.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة صنفت في المركز 107 بمؤشر 3.49 سنة 2010-2011، بناءا على المؤشرات التنافسية الفرعية التالية: في مؤشر التعليم العالي والتدريب صنفت في المركز 98 عالميا بمؤشر 3.59، وفي مؤشر كفاءة سوق السلع صنفت في المرتبة 126 بمؤشر 3.57، وفي مؤشر كفاءة سوق العمل احتلت المرتبة 123 بمؤشر 3.74، وفي كفاءة سوق المال احتلت المرتبة 135 بمؤشر 2.82، أما مؤشر الجاهزية التكنولوجية صنفت في المركز 106 بمؤشر 2.58، وأخيرا مؤشر حجم السوق احتلت فيه المرتبة 59 بمؤشر 4.26.

أما سنة 2011-2012 صنفت الجزائر في المرتبة 122 بمؤشر 3.35، حيث تراجعت ب 15 مركزا وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: مؤشر التعليم العالي حققت فيه المرتبة 101 بمؤشر 3.51، ومؤشر كفاءة سوق العمل صنفت فيه في المرتبة 134 بمؤشر 3.38، وفي مؤشر كفاءة

سوق العمل في المركز 137 بمؤشر 2.64، أما مؤشر الجاهزية التكنولوجية احتلت المركز 120 بمؤشر 2.83، وأخيرا مؤشر حجم السوق احتلت فيه المرتبة 47 بمؤشر 4.35، أي تقدمت ب 3 مراكز.

وفي سنة 2012-2013 احتلت المرتبة 136 بمؤشر 3.08، وبالتالي هي في تراجع مستمر، بناءا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب احتلت المركز 106 بمؤشر 3.56، وفي كفاءة سوق السلع أخذت المرتبة 143 بمؤشر 2.99، وفي مؤشر كفاءة سوق العمل المرتبة 144 بمؤشر 2.79، أما مؤشر كفاءة سوق المال 142 بمؤشر 2.75، أما الجاهزية التكنولوجية مرتبة 133 بمؤشر 2.59، أما ما يخص حجم السوق أخذت المركز 49 بمؤشر 4.34.

2-3 مؤشر عوامل الابتكار Innovation and Sophistication Factors: يمكننا إبراز ترتيب الجزائر في هذا المؤشر اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم (15): ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار

السنوات	عوامل تعزيز الابتكار		مدى تطور الأعمال		الابتكار	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2011-2010	108	3.84	108	3.33	107	2.75
2012-2011	136	2.65	135	2.93	132	2.37
2013-2012	144	2.31	144	2.54	141	2.09

المصدر: عطاء الله بن طيرش، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ص 23.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار نجد الجزائر تحتل المرتبة 108 بمؤشر 3.84 سنة 2010-2011، وذلك ارتكازا على المؤشرات التنافسية الفرعية التالية: في مؤشر مدى تطور الأعمال احتلت المركز 108 بمؤشر 3.33، وفي مؤشر الابتكار أخذت المرتبة 107 بمؤشر 2.75.

سنة 2011-2012 حققت المرتبة 136 بمؤشر 2.65، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 135 بمؤشر 2.93، ومؤشر الابتكار 132 بمؤشر 2.37.

أما سنة 2012-2013 احتلت المرتبة 144 في مؤشر تعزيز الابتكار بمؤشر 2.31، أما مؤشر تطور الأعمال 144 بمؤشر 2.54، ومؤشر الابتكار المرتبة 141 بمؤشر 2.09.[1]

المطلب الثاني: متطلبات تنمية تنافسية المنتجات الزراعية في الجزائر

تتعدد متطلبات تنمية تنافسية المنتجات الزراعية في الجزائر، نذكر منها:

1- المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية: تتضمن متطلبات التصدير إلى الأسواق الخارجية مجموعة من المعايير الصحية والقواعد الفنية التي تحكم جودة المنتجات وأساليب الإنتاج، حيث تنظم المعايير الصحية والصحة النباتية سلامة السلع الغذائية وصحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات من جهة، ومن جهة أخرى تتكون الحواجز التقنية للتجارة من مجموعة القواعد الفنية التي تحكم أساليب التوحيد القياسي لإصدار الشهادات والاعتماد أو كل الإجراءات التقنية للتحقق من عملية التصنيع، فعلى سبيل المثال تحكم المعايير الصحية والصحة النباتية بقايا المبيدات في الأغذية الحيوانية والبشرية، في حين توفر الحواجز التقنية للتجارة المواصفات للاستخدام الفعال للمبيدات وحماية المنتجين الذين يتعاملون مع هذه الأخيرة، وتطبيق هذه المعايير سيدعم تنافسية المنتجات بشكل كبير في الأسواق الخارجية.

2- الإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة: من خلال تطبيق مجموعة من المعايير الطوعية الخاصة بالمنتجات الزراعية الصحية حول العالم، ومثال هذا برامج بيئية واجتماعية عديدة قامت دول الاتحاد الأوروبي بتبنيها، من أهمها النظام الأوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة (EUREPGAP)، وهي عبارة عن هيئة تتبع للقطاع الخاص التي تضع هذه المعايير وتعتبر هيئة متوازنة يتشكل أعضائها من المنتجين الزراعيين وبائعي التجزئة الذين لديهم الرغبة في تحديد المعايير والإجراءات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة ضمن شهادة تشهد لحاملها بأن منتجاته صحية، ويشمل عمليات ما قبل زراعة البذور حتى تسليم المنتج خارج المزرعة لضمان جودة المنتجات، وبعد خروج المنتج من المزرعة يخضع لتقييم يستند إلى معيار آخر يتعلق بالتعبئة والتصنيع، وبهذا يضمن وصول المنتج الصحي بالشكل النهائي للمستهلك، ولكي تتم عملية التصدير من قبل المصدرين في الدول العربية التي تعد الجزائر منها لا بد من التسجيل للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة (EUREPGAP)، والتي يتطلب الحصول عليها المرور بالعديد من الخطوات من تسجيل وإشراف

[1] عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص 18-23.

ورقابة وتتبع، واختيار للأصول والأصناف الوراثية وطرق الري والتسميد، واهتماما بالبيئة ومحطات البيئة مع إلزامية الاحتفاظ بالسجلات.[1]

3- الالتزام بالمواصفات البيئية(شهادة الإيزوISO):مع انتشار الإدراك والوعي البيئي أصبح يمكن استعمالها كمدخل لتحقيق المزايا التنافسية باعتبار أن الاهتمام بجودة المنتج لم يعد كافي للتنافس، بل أصبح الاهتمام بالشأن البيئي هو الآخر من مجالات التنافس، حيث يمكن من خلاله الوصول لحد التميز باعتباره مستوى الأداء الوحيد المقبول في عصر المشكلات البيئية، إذ أن امتلاك مقومات التميز وتفعيلها هو السبيل الوحيد لبقاء المؤسسات واستمرارها في عالم اليوم القائم حتما على المنافسة الشرسة العابرة للحدود دون أن ننسى التغيرات السريعة والتطور المستمر وسيطرة رغبة العملاء وتعدد البدائل أمامهم.[2]

4-التكلفة: يمكننا الاعتماد بشكل كبير في تحقيق الميزة التنافسية على التكلفة التي تعبر عن انخفاض التكلفة بالنسبة للمنافسين والمنتجات ذات الصلة، وتتطلب إشراف مكثف على العمل ومراقبة التكاليف بشكل دقيق وعمل تقارير مستمرة ومفصلة تتعلق بالتكاليف، ومع هذا التطور أصبحت الحاجة أكبر لتخفيض التكلفة في ظل المنافسة القوية، ويشير العزاوي (2006)، إلى أن إدارة العمليات تسعى لتخفيض كلف الإنتاج مقارنة بالمنافسين والوصول إلى أسعار تنافسية تعزز من الميزة التنافسية للمنتجات في السوق.

5-الجودة: تمثل الجودة سلاح قوي للميزة التنافسية في السوق وتولد الجودة كميزة تنافسية من خلال توفير المنتجات التي تلبي أو تتجاوز احتياجات الزبائن وتوقعاتهم وتلعب الجودة دور كبير في إبقاء العلاقة قوية بين الزبون والمنظمة، فهي تمثل مصدر الصدق والثقة للمنتجات التي يتم تقديمها وبالتالي سينعكس على الحصة السوقية.

---

[1] عمار سعد الله، كمال روابنية، **أثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية –حالة الجزائر–**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2016، ص 471-474.

[2] عبد الكريم مشان، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة scaek**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص77.

6-المرونة: وهي القدرة على الاستجابة بفعالية للظروف المتغيرة وأيضا مواجهة لحالات عدم التأكد في بيئات الأعمال الداخلية والخارجية، وتعمل المرونة أيضا كمستجيب سريع لتغير حجم الإنتاج وتغيير مزيج المنتجات، وكذا تخصيص المنتجات والمنتج أي تزويد الزبون بالمنتج الذي يرغب به، إضافة لإدخال منتجات جديدة واعتماد تكنولوجيا جديدة.[1]

7-الابتكار: في ظل الانفجار التنافسي على المستوى الوطني والعالمي تصاعد الاهتمام بالابتكار والتركيز عليه، إلى درجة اعتباره الحد الأدنى في الأسبقيات التنافسية إلى جانب التكلفة والجودة من خلال تبني أفكار جديدة والبحث والتطور من أجل الاستجابة لتحديات هذا العصر، حيث أصبحت القدرة على الابتكار مصدرا متجددا للميزة التنافسية خاصة عندما يكون المنتج في مواجهة بيئة متغيرة ومقعدة.

8-الزمن: يعتبر الوقت في إدارة الإنتاج ميزة تنافسية أكثر من أهمية مما كان عليه في السابق، فالوصول إلى الزبون أسرع من المنافسين يمثل ميزة تنافسية، ويمكن تحديد الميزات التنافسية التي تمثل جوهر المنافسة على أساس الوقت كما يلي:

- ❖ تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق ويتحقق ذلك من خلال اختصار زمن دورة حياة المنتج.
- ❖ تخفيض زمن دورة التصنيع للمنتجات.
- ❖ تخفيض زمن الدورة للزبون.
- ❖ الالتزام بجداول زمنية محددة وثابتة لتسليم المكونات الداخلة في عملية الإنتاج.

9-المعرفة: إذا كانت المعرفة هي حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات وتجارب ودراسات فرد أو مجموعة أفراد أو مجتمع معين في وقت محدد، فإننا نعيش حتما حالة انفجار للمعرفة في وقتنا الحالي حيث أصبحت هذه الأخيرة المورد الأكثر أهمية في خلق الميزة التنافسية، وفي ظروف التطور السريع في

[1] أنس رفعت عبد الحميد، **أثر عناصر المزيج التسويقي على الميزة التنافسية دراسة ميدانية في مصنع البلاستيك في عمان**، رسالة قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص37-40.

الأسواق والتكنولوجيا والمنافسين فإن المؤسسات الناجحة هي التي تخلق بشكل متسق المعرفة الجديدة وتجسدها في تكنولوجيا وأساليب ومنتجات جديدة.[1]

[1] رتيبة نحاسية، **استراتيجيات التنافس والميزة التنافسية للمؤسسة**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، ص 85-88.

المبحث الثالث: تطور الصادرات الزراعية الجزائرية في ظل رقمنة الإجراءات التصديرية

يستند التصدير الرقمي في مجمل عملياته على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما لها دور في التخفيف من حدة الحواجز والحدود التي تقف أمام تدفق المعلومات والوثائق والسلع والخدمات من وإلى دول العالم، ويعود الإقبال على المعاملات الرقمية إلى الثقة والوعي والرغبة في إجراء العمليات أكثر سرعة عبر الانترنت، ومالها من تأثير في زيادة التنافسية الدولية حيث تمنح فرص لتسريع خطى التنمية الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية وخلق أسواق ومنتجات جديدة قادرة على المنافسة، غير أنها تنطوي على العديد من العوائق أساسها الافتقار لعدد كافي من المختصين والمؤهلين في هذا المجال.

المطلب الأول: سبل ترقية الصادرات الزراعية في ظل الاستراتيجية الجديدة

إن التحدي الأساسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي هو تحقيق تطور زراعي يسمح بتحسين القدرات التصديرية للجزائر في المجال مما يؤدي إلى تنويع مداخيل ميزانية الدولة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب العمل على[1]:

- ❖ تحديث القطاع الزراعي الذي يشمل الهندسة الوراثية لتحسين نوعية وكمية الإنتاج وخفض التكاليف.
- ❖ الاعتماد على التنمية الزراعية كبديل استراتيجي لتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز المنتجات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية، كالتمور والفلين وتطوير الإنتاج الزراعي في المنتجات التي لم تصدر بعد.
- ❖ توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية، ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ❖ تنمية الأرياف عن طريق توفير سبل العيش الحسن للقاطنين، من أجل الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن من خلال تحسين وضعيتهم الاجتماعية.
- ❖ وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثار المناخية السلبية، من خلال الحفاظ على الثروة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف.

---

[1] بسمة بحري، **ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018، ص113-114.

- ❖ استصلاح أكبر مساحات ممكنة من الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وسد الفجوة الغذائية، خاصة وأن الجزائر من أكبر المستوردين للغذاء ولا يكون ذلك إلا بزيادة الإرشاد الزراعي ورفع الوعي لدى الفلاحين واستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة.
- ❖ استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الجزائرية والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية والمتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية، حيث يمكن تصنيع تلك المواد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها في بعض مجالات الإنتاج، حيث تمتلك هذه المؤسسات بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي في إنتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمر والتي لم ترقى بعد إلى تصديرها إلى المستوى المطلوب الذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد، إضافة إلى بعض المنتجات التي لا تزال حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها جل مقومات النجاح في احتلال مكانة في الأسواق الدولية ومثال ذلك الزيتون، العجائن والمنتجات البحرية...
- ❖ كما أن التوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية يمثل السبيل الممكن لتنمية صادرات المؤسسات العاملة في هذا القطاع وهذا بالنظر لعدة اعتبارات أهمها كون دول المغرب العربي تعتبر من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى السوق الأوربية الواسعة المفتوحة بتعداد يصل إلى 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا، هذا من جهة ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكنها من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة، هذا فضلا عن التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط منتجاتها بدل تعديلها أو تكييفها مع المتطلبات والاحتياجات المختلفة لكل سوق، كما أن السوق الإفريقية تعد سوقا واعدة للصادرات الجزائرية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث لا يتوقع منها أقل من 800 مليون مستهلك.

المطلب الثاني: العوائق التي تواجه رقمنة عمليات تصدير الإنتاج الزراعي والحلول المقترحة

تواجه الجزائر العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطوير قدراتها التصديرية من خلال عملية رقمنتها وتحديث إجراءاتها، ورغم تشابك وتعقد هذه الصعوبات إلا أن الجهات المختصة تسعى بكل

إمكانياتها وكفاءاتها لتذليل هذه الصعوبات وتجاوز هذه المشاكل بنظرة استشرافية تهدف إلى تبني حلول وآليات لتجاوز ذلك.

أولا: العوائق التي تواجه رقمنة عمليات تصدير الإنتاج الزراعي

نذكر منها ما يلي[1]:

- ❖ الفجوة التكنولوجية خلقت ثورة المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والجزائر فجوة تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد، فالجزائر تعاني من ضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبتها للتطورات التقنية العالمية، كنوعية وسرعة شبكة الانترنت والقدرة على نقل المعلومات وما يرتبط بها من برامج وتجهيزات وأنظمة، فعلى الرغم من أن نسبة استخدام الانترنت في الجزائر بلغت 45.2%، إلا أنها بعيدة عن المستوى العالمي، خاصة في مجالات استخدامها واستغلالها للجانب المهني والمعاملات التجارية والمالية.
- ❖ افتقار الجزائر للخبرات التجارية والمساعدات التقنية والفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال الكترونية.
- ❖ غياب النظم المصرفية القادرة على حل المشكلات المتعلقة بالسداد والدفع عن طريق الانترنت، والبطاقات الالكترونية، حيث نجد تخوفا من انعدام وغياب الثقة.
- ❖ محدودية حجم المعاملات التجارية الالكترونية بين الشركات التجارية نفسها أو بين مورديها الأجانب والمستهلكين، وهذا راجع للعوامل الاقتصادية والمالية خاصة الرسوم والضرائب التي تفرض على الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ❖ التكلفة الباهظة للاستثمارات في تقنيات المعلومات، خاصة للمدى البعيد في ظل التطورات العالمية الديناميكية وصعوبة التغطية الشاملة للتراب الوطني، فاتساع الجزائر أدى لحصر تقنيات التكنولوجيا والمجالات المرقمنة بالمدن الكبرى فقط وافتقار الجنوب لها.
- ❖ قصور الموارد البشرية والمؤهلات ونقص الإطارات ذات المهارات في مجال تقنية المعلومات الرقمية.

[1] سلمى سعداوي، **رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية –بناء نموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، 2019-2020، ص102-104.

- تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية عائق أمام المعاملات الالكترونية، فاللغة الشائعة والمستخدمة في الانترنت عامة على المستوى العالمي هي اللغة الانجليزية أي ما يعادل 80%، ومنه فإن نسبة من يستخدم الانترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة.

ثانيا: الحلول المقترحة

بعد التطرق للعوائق والتحديات التي تواجه الجزائر في مجال رقمنة عمليات التصدير، سيكون من المهم معرفة مستقبله وكيفية الاستجابة لهذه المشاكل واللحاق بالتطورات العالمية، نذكر منها ما يلي[1]:

- ضرورة وجود إرادة كافية لمواجهة التحديات وتعزيز مظاهر الرقمنة بمجالات التجارة الخارجية، خاصة الإرادة السياسية بعدم ادخار أي جهد في دعم مسعى تقليص الفجوة الرقمية وإنشاء مجتمع معلوماتي.
- وجوب اهتمام الجزائر بتوفير بنية تحتية رقمية وتشجيع الشركات خاصة العاملة في السوق الرقمي، ودعم المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التبادلات التجارية المبنية على الانترنت وتكنولوجيا المعلومات.
- سن القوانين المنظمة للإعمال الاقتصادية الرقمية بمجال التجارة الخارجية، مع استمرارية تحديثها تماشيا مع التطورات العالمية.
- رفع درجة الوعي وثقافة أتمتة العمليات التجارية وهذا راجع لمحو الأمية الرقمية واكتساب ثقة المجتمع مع ترسيخ وجوده بالمجتمع الجزائري.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لعمليات التصدير الزراعي في الجزائر في ظل رقمنة القطاع

من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي عامة والتجاري خاصة، ومساعدة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز العراقيل اللوجيستية والجغرافية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية تعمل السلطات إلى بناء ووضع خطط من أجل تحقيق الهدف السابق ذكره، وتتضمن الجوانب التالية[2]:

---

[1] المرجع السابق، ص105.

[2] **المؤسسات الجزائرية تحت رحمة مراكز البيانات الاجنبية**، جريدة الشروق، بتاريخ 16-05-2022، متاح على الموقع https://www.echoroukonline.com

- ❖ طرح ومناقشة مشكلة الرسوم الجمركية المطبقة على الأجهزة والعتاد المرتبط بالرقميات، والتي تتماشى مع الاتجاه والإرادة الحالية للسلطات لتشجيع الرقمنة والتحول الرقمي.
- ❖ تثمين ورفع تدفق الانترنت لكل الجزائريين عبر كامل التراب الوطني دون رفع الأسعار وضمان استقرار سرعة التدفق.
- ❖ تمكين وتسهيل المؤسسات من الحصول على مستحقاتها بالعملة الصعبة كاملة.
- ❖ تعميم التصديق الالكتروني الذي يعتبر ركيزة أساسية لابد منها للذهاب لحكومة الكترونية.
- ❖ تبني مشروع البيني بين أنظمة جميع الوزارات والمصالح الحكومية وعدم استعمال الأوراق نهائيا وهذا ما طالب به رئيس الجمهورية في عدة مناسبات.
- ❖ إتمام عملية التخليص الجمركي عن بعد عن طريق الموقع الالكتروني.[1]

إضافة إلى[2]:

- ❖ تأهيل مستوى الإطار القانوني في هذا المجال لاسيما من خلال سن قانون يؤطر التجارة الالكترونية.
- ❖ تطوير وضع عدة أرضيات للتجارة الالكترونية على الخط تتناسب والخصوصيات الوطنية.
- ❖ تنفيذ وترقية خدمات الدفع الالكتروني والمعاملات المالية الالكترونية.
- ❖ تزويد التجار والهيئات الأخرى بنهائيات الدفع الالكتروني مجانا.
- ❖ تطوير نظام بيئي مناسب لبروز المؤسسات الناشئة ونجاحها في مختلف القطاعات، لاسيما تلك القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

[1] **دعم المصدرين**، ألجكس، بتاريخ 16-05-2022، متاح على الموقع https://www.algex.dz

[2] الأمين العام لمنظمة "الأسكوا"، **آفاق التحول الرقمي في الجزائر** (الاجتماع التاسع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب)، 16 ديسمبر 2021، ص03.

خلاصة الفصل:

ازدادت في السنوات الأخيرة حدة المنافسة بين مختلف الفاعلين في الاقتصاد الدولي وبالخصوص منظمات الأعمال الدولية من احل النفاذ والتغلغل في الأسواق الدولية كنتيجة لإجراءات التحليل التجاري والمالي التي انتهجتها المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي هذا الاتجاه لجأت الدول إلى التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة المترتبة عن المنافسة الشديدة، ومواجهة مختلف التحديات التي فرضتها التحولات الاقتصادية الراهنة حيث لجأت بشكل واضح إلى عملية رقمنة اقتصاديات بشكل عام ورقمنة الإجراءات التصديرية وتحديث الهيئات المكلفة بهذه العملية اعتمادا على ما تم التوصل إليه من تطور تكنولوجي في مجال تقنيات الإعلام والاتصال.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما أنه يفتح مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة، وصولا إلى توفير وترقية موارد ومداخيل إضافية من خلال بلوغ عتبة الأمن الغذائي وتلبية الحاجيات المحلية، وصولا إلى مرحلة الفائض ودخول الأسواق الخارجية في إطار استراتيجية تصديرية تهدف إلى ترقية الصادرات الزراعية وتنويع مصادر الدخل خاصة بالنسبة للدول النفطية كالجزائر.

وفي هذا الإطار عملت الجزائر على مواكبة هذه النقلة النوعية للنهوض بتجارتها الخارجية وتعزيزها خاصة خارج المحروقات وهذا بنشر الثقافة الالكترونية وتشجيع استخدام الإنترنت لإتمام المعاملات التجارية الدولية عن طريق التجارة الالكترونية وكذا عصرنة الجهاز المصرفي ونظم الدفع الالكتروني، وإدخال مفهوم الموانئ والجمارك الرقمية، فرقمنة قطاع التصدير يرفع من القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية المصدرة ويمنحها ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة منافسيها في مختلف الأسواق الخارجية، كل هذا يساهم بشكل كبير في دعم وتعزيز المركز الاستراتيجي للتجارة الخارجية بالجزائرية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة للاستنتاجات التالية:

- ❖ يتوفر القطاع الزراعي الجزائري على موارد طبيعية وأراضي وموارد مائية وبشرية هامة، وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها لزيادة الإنتاج الزراعي وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر.
- ❖ هنالك العديد من المنتجات الزراعية التي يمكن أن تطورها الجزائر وتستثمر فيها، وتعتبر ذات ميزة تنافسية عالمية على غرار التمور، زيت الزيتون والحمضيات.
- ❖ التوجه للقطاع الزراعي هو الخيار الأنسب للجزائر نظرا لما يمكن أن يدره على الاقتصاد الوطني إذا ما سخرت له كل الإمكانيات المادية والبشرية بنظرة استراتيجية وبإرادة حقيقية نحو تنويع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات.
- ❖ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد تمهيد للنهوض بالقطاع الزراعي حيث أفرزت مجموعة من البرامج التنموية شملت مختلف جهات الوطن حسب خصائص ومميزات كل منطقة وتحقيقا للتوازن الجهوي والتنمية الشاملة.

- ❖ بالنظر إلى الطاقات والإمكانيات والموارد الزراعية المتاحة في الجزائر يمكننا القول أن مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني لا تزال مساهمة محدودة ولم ترتقي إلى حجم التطلعات والمأمول من هذا القطاع الأمر الذي يتطلب إلى المزيد من الجهود من خلال اعتماد استراتيجية زراعية واستراتيجية تصديرية فعالة لتحقيق الهدف المنشود.
- ❖ يتسم التصدير الرقمي بالعديد من المزايا والخصائص جعلته يتميز عن التصدير التقليدي فالرقمنة لها دور كبير في تسيير إجراءات التصدير وسرعة الأداء والاستجابة المباشرة، كسب ميزة تنافسية للمؤسسات حتى الصغيرة وكذا تخفيض التكاليف.
- ❖ إن رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية يتطلب عملية رقمنتها وتحديث إجراءات تصديرها من أجل تعزيز وزيادة مستوى تنافسيتها، فهذا يكسبها قدرة على تجاوز العراقيل اللوجيستية والجغرافية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية ما يسمح بتحسين القدرات التصديرية للجزائر في المجال.
- ❖ اقتناص الفرص مهم للتواجد في عدد كبير من الأسواق العالمية والمنتجات الزراعية الجزائرية لديها فرصة في اختراق أسواق واعدة ومغرية من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية الدولية التي تربط الجزائر مع مختلف الدول العربية والأجنبية، والاستفادة من المزايا التفضيلية التجارية مع هذه الدول مما يزيد من فرص التسويق، وكذا تشجيع التحالفات العربية التصديرية.

الاقتراحات:

وبناءا على النتائج المقدمة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ❖ زيادة المساحات المزروعة سنويا من محاصيل الحبوب والبقول واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين معدلات الإنتاج وذلك من خلال اختبار التربة المناسبة وإعداد الأرض للزراعة وإنتاج أصناف جديدة أعلى محصولا وأكثر مقاومة للأمراض.
- ❖ تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، وتعزيز الاستفادة من البحوث العلمية الاستشرافية في مجال الزراعة.
- ❖ العمل على تطوير البنوك وتطوير النظام المصرفي الجزائري وطرق الدفع.
- ❖ رقمنة الرسوم الجمركية لتسهيل تسوية المعاملات وتعميمها على مستوى قطاع الجمارك وربطها بمختلف القطاعات الأخرى المرقمنة.
- ❖ تشجيع المؤسسات المصدرة لتبني التجارة الإلكترونية والتعامل بالدفع الالكتروني.

- تبنـي سياسـة التثقيـف التكنولـوجي مـن خـلال برنـامج تـدريبي والتعلـيم فـي المؤسسـات المهنيـة وتشجيعها على البحث والابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات والتكنولوجيا الرقمية من خلال توفير الظروف المناسبة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

المذكرات:

1. آمنة جودي، نوال بودور، **دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.
2. أنس رفعت عبد الحميد، **أثر عناصر المزيج التسويقي على الميزة التنافسية دراسة ميدانية في مصنع البلاستيك في عمان**، رسالة قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
3. ايمان صغيري، عبلة بزقراري، **دور التصدير في اختراق الأسواق الدولية دراسة حالة مؤسسة حفيظي لتوضيب وتصدير التمور ببسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.
4. الجبايرية كحيلي، **دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي دراسة حالة مؤسسة حدودي سليم لتوضيب وتصدير التمور**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة طولقة بسكرة، 2014-2015.
5. حسن دندن فتحي، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015-2016.
6. حنان سفيان، **السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، 2019-2020.

7. زكرياء يوب، كريمة ملال، **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة–، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2015–2016.
8. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2013–2014.
9. سلمى سعداوي، **رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية –بناء نموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، 2019–2020.
10. ظافر محمد محمود، **القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية**، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015.
11. عبد الرؤوف حجاج، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي**، مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 اوت55 سكيكدة، 2006–2007.
12. عبد القادر حليس، **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف1 –، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، 2016–2017.
13. عبد الكريم الأشهب، وليد زيدان، **واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة (2005–2015)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017–2018.

14. عبد الكريم مشان، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرةscaek**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012.

15. عبد الله بولحفة، صالح غمراني، **واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة8ماي1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018-2019.

16. عبد الوهاب بوربعة، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال-موبيليس –**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، تخصص إدارة الموارد البشرية، 2011-2012.

17. عطاء الله بن طيرش، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017.

18. عقيلة بوكفيف، صبرينة فليسي، **الإجراءات المطبقة على عمليتي الاستيراد والتصدير**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون العون الاقتصادي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017-2018.

19. العيد فراحتية، **دور نظام المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، تخصص علوم اقتصادية، 2014-2015.

20. فتحي حمو، **دور وفعالية الانكوترمز في تنظيم عمليات التجارة الخارجية دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم EPM**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة ولوجستيك اورومتوسطي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2016-2017.

21. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008.

22. محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-3-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012.

23. مروة بكوش، عمياز هاجر، **دور استراتيجية التصدير في اختراق الأسواق الدولية دراسة حالة عمر بن عمر للمصبرات**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2019-2020.

24. مروة بلعيدي، **دور الاستراتيجية التصديرية في تحسين تنافسية المؤسسات دراسة حالة مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير منظمات، جامعة طولقة بسكرة، 2018-2019.

25. مريم بروك، **التسويق الدولي بين ضرورة التكيف مع أنظمة الإدارة البيئية وتحديات المنافسة الدولية -دراسة حالة واقع التسويق الدولي في عينة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، تخصص تجارة دولية، 2015-2016.

26. مريم بورنان الشريف، **إسهام التسويق الدولي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.

27. مريم مرابطي، سلمى بتيجي، **تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017.

28. وسيلة بوزايد، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011-2012.

29. وفاء بوساق، **أثر السياسة الضريبية على ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارة، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية،2014-2015.

30. يسين شنوفي، **أثرتحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 2008_-2018**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة أكلي محند أولكاج البويرة، 2018-2019.

المجلات والدوريات:

1. أحمد بوديسة وآخرون، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2015**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد01، مارس 2020.
2. أيت بن أعمر الهام، **تجمعات التصدير آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 32، 2015.
3. إيمان عاشور، كريم بيشاري، **التسويق الزراعي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد04، العدد 06، جانفي 2018.
4. بدر الدين طالي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد31-2015.
5. بسمة بحري، **ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018.
6. ثورية الماحي، عبد القادر اوزال، **انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، 2020.
7. حميد باشوش، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة الجزائر 03، العدد 06، سبتمبر 2016.

8. خطاب الهروشي، **نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة**، مجلة المالية والأسواق، العدد01، المجلد 06، الجزائر، 2019.
9. رتيبة نحاسية، **استراتيجيات التنافس والميزة التنافسية للمؤسسة**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر.
10. رشيد محمدي، **محددات القدرة التنافسية لمنتوج التمور الجزائرية في أهم الأسواق العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد01، السنة 2020.
11. السعيد بوشول وآخرون، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية التصدير دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد11، العدد02، 2018.
12. سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية للفترة 2000-2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد 26، 2021.
13. سلمى صالحي، **تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة من 2005 إلى 2019**، revue des réformes économiques et intégration en économie mondial، المجلد 15، العدد 01.
14. عمار سعد الله، كمال روابنية، **أثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية –حالة الجزائر–**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2016.
15. عيسى محمد الغزالي، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، ديسمبر، 2003.
16. فتيحة بوهرين، **دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017**، مجلة الأبحاث، مجلد 06، العدد02 ،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2021.
17. فضيلة زواوي، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، جامعة آمحمد بوقرة بومرداس.
18. لطيفة رجب، رمضان بطوري، **التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر –دراسة حالة–**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد02، المجلد 05، 2020.

19. مصطفى مراد، **واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات)**، مجلة دراسات، المجلد16، العدد01، جانفي 2019.

20. نجود حمري، كلثوم ألبز، **استراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية**، journal of economicgrowth and entrepreneurship، المجلد02 العدد01.

21. وسيلة بوفنش، **التسويق الزراعي في الجزائر واقعه واستراتيجية تطويره**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.

22. وئام بغياني، **تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، بحوث الجزائر 1، العدد 13، الجزء الأول، جوان 2019، ص 19.

23. الياس سالم، **التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال**، مجلة أبحاث ودراسة التنمية، المجلد 08، العدد 1، جوان 2021.

التقارير:

1. الأمين العام لمنظمة "الأسكوا"، **آفاق التحول الرقمي في الجزائر** (الاجتماع التاسع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب، 16 ديسمبر 2021.
2. المرصد الوطني للتنافسية، **التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري**، دمشق 2012.
3. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية–المجلد 40.
4. المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، جويلية 2011.

الجرائد:

1. **المؤسسات الجزائرية تحت رحمة مراكز البيانات الأجنبية**، جريدة الشروق، بتاريخ 16-05-2022، متاح على الموقع https://www.echoroukonline.com

المواقع الالكترونية:

1. **الاستراتيجية الوطنية للتصدير (SNE)**، بتاريخ 04-05- 2022، متاح على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/1002162021
2. **الإحصائيات الفلاحية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 18-03-2022، متاح على الموقع https://madr.gov.dz

3. **دعم المصدرين**، ألجكس، بتاريخ 16-05-2022، متاح على الموقع https://www.algex.dz

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استراتيجية التصدير في دعم تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية، فتم التطرق إلى مفهوم استراتيجية التصدير وأنواعها، وكذا مساهمة استراتيجية التصدير في الرفع من تنافسية المنتجات الجزائرية المصدرة للأسواق الخارجية، وخلصت الدراسة إلى أن رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية يتطلب عملية رقمنتها وتحديث إجراءات تصديرها من أجل تعزيز وزيادة مستوى تنافسيتها، فهذا يكسبها قدرة على تجاوز العراقيل اللوجيستية والجغرافية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية ما يسمح بتحسين القدرات التصديرية للجزائر في المجال، كما أن التصدير الرقمي يتسم بالعديد من المزايا والخصائص جعلته يتميز عن التصدير التقليدي فالرقمنة لها دور كبير في تسيير إجراءات التصدير وسرعة الأداء والاستجابة المباشرة، كسب ميزة تنافسية للمؤسسات حتى الصغيرة وكذا تخفيض التكاليف.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية التصديرية–التنافسية–الرقمنة–المنتجات الزراعية الجزائرية

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la stratégie d'exportation à soutenir et encourager la compétitivité des produits agricoles algériens, Pour le faire nous avons essayé de définir le concept de stratégie d'exportation et ses types, ainsi que la contribution de la stratégie d'exportation à l'amélioration de la compétitivité des produits algériens exportés vers les marchés étrangers. Nous sommes arrivées que La nécessité et l'importance du processus de numérisation et de modernisation des procédures d'exportation dans l'amélioration et d'augmentation du niveau de compétitivité des produits agricoles algériens sur les marchés internationaux, ainsi que L'exportation numérique présente de nombreux avantages et caractéristiques qui la distinguent de l'exportation traditionnelle. La numérisation joue un rôle majeur dans la gestion des procédures d'exportation, la rapidité d'exécution et la réponse directe, procurant un avantage concurrentiel même aux petites entreprises, ainsi que la réduction des coûts.

Mots clés : stratégie d'exportation – compétitivité – digitalisation – produits agricoles algériens